جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير

قسم: علوم تسيير

الشراكة الجزائرية الأمريكية

– واقع و آفاق الشراكة –

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبة

واضح سمية

الأستاذ المشرف

الدكتور: مدني بن شهرة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2012–2013

التشكرات

أتوجه بجزيل الشكر لأستاذي الدكتور مدني بن شهرة الذي أكن له كل التقـدير والاحترام على التوجيهات والملاحظات القيمة التي أفادني بها طوال إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الخاص لأساتذتي الأفاضل,و أشكر اللجنـة المكلفـة ب مناقشة مذكرتي

كما أتوجه بالشكر كذلك إلى كل من ساعدني ولو بالشيء القليل فـي إتمـام هـذا العمل المتواضع وخاصة السيد زيزي عبد المالك المدير الفرعي المكلف بأوروبا و افريقيا و الشرق الاوسط في وزارة المالية.

الإهداء

إلي من حملتني كرها و وضعتني كرها إلى نبع الحنان والمحبة، إلى من سهرت الليالي على تربيتي، إلى أغلى شيء في الوجود

أمي

إلى إخوتي وأخواتي وإلى كل العائلة صغيرا وكبيرا وأخص بالذكر

نصيرة

إلى كل من رافقني في دراستي وإلى كل أصدقاء الطفولة

إلى كل من أشرف على تدريسي

أساتذتي

إلى كل من تمنى لي النجاح وبث فيا روح المثابرة

والمضي و أخص بالذكر زروق محمد الذي ساعدني في انجاز

هذا العمل المتواضع

المحتويات

المحتويات

المحتويات أرقام الصفحات

الشكر

المحتويات

المقدمة 01

الفصل الأول الإطار النظري للشراكة الأجنبية..... 06

المبحث الأول ماهية الشراكة واهم النظرات المفسرة لها..... 07

المطلب الأول مفهوم الشراكة وأشكالها..... 07

1 – مفهوم الشراكة 07

2-أ شكال الشركة..... 09

2-1- الشراكة ما بين أطراف الغير متنافسة والمتنافسة..... 09

2-2 الشراكة حسب القطاعات..... 09

المطلب الثاني : أهم النظريات المفسرة للشراكة 11

1 – نظرية تكاليف الصفقات.....11

2-نظرية الإنتاج الدولي واستراتيجية العلاقات..... 13

3-نظرية الاحتكار الدولي 13

4-نظرية تبعية الموارد 14
المطلب الثالث : مراحل إنشاء عقد الشراكة 14
1-مفهوم عقد الشراكة (بروتوكول الشراكة) 14
2-مراحل انشاء عقد الشراكة 14
المبحث الثاني : اهداف ومعوقات الشراكة 17
المطلب الأول : دوافع وأهداف الشراكة 17
1-دوافع الشراكة..... 17
المطلب الثاني : معوقات الشراكة 19
المطلب الثالث : الاثار المترتبة عن الشراكة 21
1-الاثار الايجابية للشراكة الاجنبية.....21
2-الاثار السلبية للشراكة الاجنبية.....23
المبحث الثالث : عوامل نجاح الشراكة وتقييم فعاليتها.....24
المطلب الأول: عوامل نجاح الشراكة.....24
المطلب الثاني : تقييم فعالية الشراكة.....26
الفصل الثاني العلاقات التجارية الجزائرية الأمريكية و أهم المشاريع المنجزة في مجال الطاقة.....9
المبحث الأول : العلاقات التجارية بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية.....31
المطلب الأول : أهم الملامح الاقتصادية للجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.....31
1-نظرة عامة على ملامح الاقتصاد الجزائري 31

2- نظرة عامة على الاقتصاد الأمريكي.....33

المطلب الثاني : مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية – الأمريكية.....36

1-التوجيه العام للمؤشرات.....37

2- التصدير.....38

3- الاستيراد.....39

المطلب الثالث: أهم الاتفاقيات التجارية المبرمة في إطار الشراكة..... 40

1- صادرات و واردات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الشراكة:.....40

2- الاتفاقيات المبرمة في المجال الجمركي.....41

المبحث الثاني :الشراكة الجزائرية الامريكية في مجال الطاقة.....42

المطلب الأول الأسس القانونية للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات..... 42

المطلب الثانى : الشركات الامريكية المتواجدة فى الجزائر 46

المطلب الثالث: أنواع عقود الشراكة في هذا المجال.....50

المبحث الثالث أهم المشاريع المستقبلية وآفاق هذه الشراكة.....52

المطلب الأول مشروع جزائري – أمريكي من أجل تدعيم الإنتاج البترولي للجزائر.....52

المطلب الثاني : مشروع بناء أكبر محطة لتوليد الكهرباء في افريقيا بالجزائر.....53

المطلب الثالث : آفاق الشراكة الجزائرية – الأمريكية في مجال المحروقات.....54

الفصل الثالث أهم الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية خارج مجال المحروقات58

المبحث الأول أهم الهيئات و التشريعات التي تنظم الشراكة الجزائرية – الأمريكية خارج مجال الطاقة59

المطلب الأول الأسس القانونية للشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات.....59

المطلب الثاني الدورة الأولى للحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي بواشنطن19 أكتوبر 2012...61

المطلب الثالث المنتدى الأول للشراكة مع الجالية العلمية الجزائرية المقيمة بالولايات المتحدة الأمريكية63

المبحث الثاني أهم مشاريع الشراكة ذات الطابع الاجتماعي. 67

المطلب الأول الشراكة الجزائرية – الأمريكية في مجال الصحة.....67

المطلب الثاني التعاون في مجال السكن.....72

المطلب الثالث الشراكة في مجال المياه.....73

المبحث الثالث أهم مشاريع الشراكة ذات الطابع الاقتصادي. 75

المطلب الأول الصناعة الميكانيكية.....75

المطلب الثاني في مجال الفلاحة 77

المطلب الثالث أهم الاتفاقيات المبرمة بين البلدين ذات الطابع الاقتصادي.....79

الخاتمة 84

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملاحق

المراجع

المقدمة العامة

مقدمة:

_ لقد استعادت الجزائر استقرارها في العقد الأخير ، وباشرت عملية واسعة لتطوير اقتصادها و تحديثه ، في هذا الإطار ، أطلقت برنامجا لدعم النمو خصصته للفترة الممتدة بين 2005-2009 ، رصد له مبلغ يقدر بحوالي 150 مليار دولار ، وعلاوة على هذا شرعت الحكومة الجزائرية في برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 ، رصد له مبلغ يقدر بـ 286 مليار دولار ، بما في ذلك الغلاف المالي المتبقي من برنامج دعم النمو .

_ وهذين البرنامجين يشملان بالأساس ، مشاريع كبرى في مجال المنشآت القاعدية مثل : " بناء الطريق السيار " شرق-غرب" وتطوير النقل بالسكك الحديدية ومشاريع تحويل المياه الصالحة للشرب و إنجاز مليون سكن و تطوير الهضاب العليا و منطقة الجنوب .

_ إلى جانب هذين البرنامجين ، تم بذل جهد كبير لتكييف الإطار التشريعي التنظيمي و إصلاحه بغية تطعيمه بالمزيد من المزايا و المرونة و حفز النشاط الاقتصادي و الاستثمارات ، فضلا عن تحديث القطاع المصرفي

_ وتسعى الحكومة الجزائرية بكل طاقتها ، إلى حفز الاقتصاد الوطني ودعمه بإنعاش الاستثمار و بالسعي إلى كسر بقايا العراقيل التي قد تكبح المبادرة الخاصة و بإعادة توجيه المصارف نحو تمويل نشاطات الإنتاج و الخدمات ذات المضمون التكنولوجي وبمواصلة الانفتاح على الاقتصاد العالمي ، شريطة أن يسهم فعلا في الإنتاج و في إنماء الثروة الوطنية ، وكذا في التطور التكنولوجي للبلد ، باعتبار أن البعد التكنولوجي هو الأساس في التنافسية الدولية ، وهو مطلب يزداد إلحاحا ويصبح مطلبا مطلقا كلما اقتربت نهاية عهد البترول

_ ومن هذا المنطلق ، تعتبر الشراكة فرصة سانحة للمؤسسات الاقتصادية الوطنية ، لفتح أفاق جديدة نحو توسع و تطور نشاطاتها ، وهذا من خلال اكتساب الخبرة و التكنولوجيا الأجنبية ، إلى جانب الاحتفاظ بمناصب الشغل الموجودة وخلق مناصب إضافية ، وهذا الجانب من أهم اهتمامات الحكومة الجزائرية ألا وهو تقليص معدل البطالة المتفشية في الأوساط الاجتماعية و لاسيما فئة الشباب الحاملين لشهادات جامعية

_ وعليه أغربت الحكومة عن رغبتها و عزمها في الانفتاح على العالم الخارجي و على الخصوص و لا الحصر ، الجانب الاقتصادي بواسطة إرساء عمليات شراكة مع شركائها الأجانب ، على أساس المصلحة المشتركة و المنافع المتبادلة ، لذا حرصت الجزائر على توقيع عقد شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية

باعتبارها القوة الاقتصادية الكبرى في العالم ، وذلك لمواجهة حاجيات السوق المحلي الذي تتسع رقعته و متطلباته ، وهذا يستدعي اكتساب تكنولوجيا متطورة لضمان ديمومة المؤسسات الوطنية ، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية :

ما هو واقع و آفاق الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الجزائرية . الأمريكية ؟

_ وعلى أساس هذه الإشكالية، هناك جملة من الأسئلة تطرح نفسها و التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة وهي :

- فيما تكمن الشراكة الأجنبية ؟ وما هي أهم الأسباب اللجوء إليها ؟
- ما هو واقع العلاقات التجارية الثنائية للبلدين ؟
- كيف يمكن تشخيص الشراكة في قطاع المحروقات ؟
- كيف يمكن تقييم الشراكة الجزائرية . الأمريكية خارج مجال المحروقات ؟

ومن أجل الإجابة على التساؤلات السابقة ، قمنا ببناء الفرضيات التالية :

_ الشراكة هي تعاون اقتصادي بين دولتين أو مؤسستين مختلفتين في الجنسية ، لتحقيق مصالح مشتركة، ومن أهم الأسباب التي تدفع بهذا البلد أو المؤسسة إلى انتهاج الشراكة هي أنها أفضل إستراتيجية لاقتحام الأسواق الدولية ، مواجهة المنافسة و اكتساب التكنولوجيا .

_ تحتل العلاقات التجارية الجزائرية . الأمريكية أهمية جد بالغة، باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أول شريك تجاري للجزائر و بالمقابل تبقى الجزائر ثاني شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا و العالم العربي.

_ العلاقات الجزائرية . الأمريكية في مجال المحروقات و الطاقة تعود للستينيات، ولقد عرف هذا المجال تواجد الشركات الأمريكية بشكل ملحوظ، واستمر هذا التواجد رغم الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر .

_ لقد عرفت العلاقات الجزائرية . الأمريكية في ظل الشراكة قفزة نوعية ، وتحويلها من الشراكة التقليدية النفطية إلى شراكة خارج مجال المحروقات ، حيث عرفت أهم المشاريع الاقتصادية خارج هذا المجال .

أسباب اختيار الموضوع :

_ لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها :

- شعورنا بقيمة و أهمية هذا الموضوع في ظل هذه التحولات المتسارعة .

- حداثة و تجدد موضوع الشراكة
- نقص الدراسات و البحوث التي تناولت تقييم الشراكة الجزائرية بالأمريكية خاصة اقتصاديا , باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أول شريك للجزائر و ما تحققه هذه الشراكة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا و التقنيات التي تكتسبها المؤسسات الجزائرية من المؤسسات الأمريكية في إطار الشراكة .

أهمية البحث :

لقد حظيت الشراكة أهمية بالغة ولقد اعتبرتها كل الدول محور من محاور سياساتها التنموية ، كما اعتبرتها المؤسسات الاقتصادية آلية ناجحة للتوسع و النمو و الحفاظ على مكانتها في ظل تزايد حدة المنافسة وتتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

_ إبراز أهمية الشراكة الأجنبية باعتبارها فرصة هامة لترقية و تنمية الاقتصاد الوطني .

_ تحديد أهم مميزات الاقتصاد الجزائري وكيفية الاستفادة من هذه المؤهلات في ظل الشراكة الجزائرية . الأمريكية .

_ ضرورة تخطي نطاق الشراكة التقليدية و الانتقال إلى شراكة خارج مجال المحروقات لما لها من أهمية في اقتصاد الجزائري .

_ معرفة أهم المشاريع الطاقوية للجزائر وكيفية تطويرها .

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف ، أهمها :

_ تحديد الآثار المترتبة عن الشراكة الأجنبية بغية الاستفادة من الايجابيات و المنافع الناتجة عنها ، و تفادي سلبياتها .

_ تحديد إمكانيات الجزائر للدول في اتفاقيات شراكة مع مؤسسات أمريكية كبرى و استفادة من عقود للشراكة خارج مجال المحروقات ، باعتباره مجال يفتقر للمشاريع الأمريكية .

_ إبراز القدرة و الفعالية التي تكتسبها المؤسسات الأمريكية من خلال مساهمتها في حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، خاصة مع التحولات الاقتصادية الدولية .

_ تحديد مدى قدرة المؤسسات الجزائرية و الدولة خاصة على الاستفادة من الشراكة الأمريكية ، وجعلها فرصة لصالحها و وسيلة تحقق من خلالها الأداء المتميز ، وترقى بواسطتها إلى مرتبة المؤسسات الرائدة و الدول المتقدمة .

حدود الدراسة :

لقد اشتملت دراستنا على مجموعة من الحدود ، فبالنسبة للحدود المكانية فتمثلت في إجراء تربص في وزارة الشؤون الخارجية " المديرية العامة الأمريكية " ، أما الحدود الزمنية فتمثلت في المؤشرات التجارة الخارجية للبلدين التي كانت ما بين 2003-2012 و دراسة القوانين المنظمة للشراكة الأجنبية في الجزائر من خلال تطرقنا لجملة القوانين الصادرة بداية 1963 إلى غاية 2013 .

وفيما يخص حدود الموضوع أو المصطلحات فقد انحصرت على أهم العقود المبرمة مابين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي .

منهج و أدوات الدراسة :

قصد الإجابة على الإشكالية ، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي ، إذ نقوم بعرض المعطيات المتوفرة حول هذا الموضوع لاستخلاص النتائج المناسبة و الدقيقة في الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي استعملنا منهج دراسي وتقييمي ، وقد قمنا باستخدام العديد من الأدوات منها :

_ مختلف القوانين و التشريعات التي تتعلق بالموضوع.

_ إحصائيات حول التجارة الخارجية للبلدين من طرف وزارة المالية " المديرية العامة للجمارك "

_ المعلومات المقدمة من طرف : وزارة الشؤون الخارجية ، وزارة المالية ، وزارة الطاقة و المناجم ، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار ، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار .

_ المعلومات المقدمة من طرف السفارة الأمريكية و المتمثلة في تقارير السنوية و إضافة إلى المعلومات المنشورة على مواقعها الالكترونية .

صعوبات البحث :

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتها في إعداد هذا البحث في قلة المراجع التي تتناول موضوع الشراكة ، لذلك قمنا بالاعتماد على الملتقيات ، الأيام الدراسية ، المجلات و بعض مذكرات الماجستير و الدكتوراه التي ناقشت الموضوع ، بالإضافة إلى اعتمادنا على المراجع الالكترونية ، أما فيما يخص جانب المعلومات التي تخص العقود المبرمة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية فواجهنا صعوبة تمثلت أساسا في عدم القدرة على جلب معلومات أكثر من هذه العقود و الشركات الأمريكية باعتباره أمور سرية في أغلب الأحيان .

خطة الدراسة :

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على ثلاث فصول رئيسية وهي كالآتي :

الفصل الأول : الإطار النظري للشراكة الأجنبية

ونحاول فيه تأصيل الجوانب النظرية و المفاهيم الأساسية المتعلقة بالشراكة ، وذلك من خلال تعريف الشراكة و أهم أشكالها .

وتطرقنا إلى أهم النظريات المعتبرة لها و مراحل إنشاء عقد الشراكة ، ثم قمنا بدراسة أهداف و معوقات الشراكة، بإضافة إلى عوامل نجاح الشراكة وتقييم فعاليتها .

الفصل الثاني : العلاقات التجارية الثنائية و أهم المشاريع المبرمة في المجال الطاقوي .

ـ ونتطرق من خلاله إلى أهم مميزات اقتصاد البلدين وواقع العلاقات التجارية ، ثم قمنا بدراسة الشراكة في مجال الطاقة من خلال تناولنا للإطار القانوني للشراكة في هذا المجال و أهم الشركات الأمريكية المتواجدة في الجزائر وكذلك أهم العقود المبرمة ، و بالإضافة إلى آفاق هذه الشراكة .

الفصل الثالث: أهم العقود المبرمة خارج مجال المحروقات.

– في هذا الفصل تناولنا أهم الهيئات و التشريعات التي تنظم الشراكة ما بين البلدين ، ثم انتقلنا إلى أهم المشاريع المشتركة ذات الطابع الاجتماعي أي مشاريع في كل من القطاعات التالية : الصحة ، السكن و المياه و أخيرا أهم المشاريع ذات الطابع الاقتصادي وكانت في القطاعات التالية : الصناعة الميكانيكية و الفلاحة وكذلك ذكرنا أهم العقود الأخرى ذات صلة بالموضوع .

الفصل الأول

الإطار النظري للشراكة الأجنبية

تمهيد :

إن الشراكة هي المحرك الأساسي لتطوير المؤسسات الاقتصادية نظرا لما تحققه من نقل التكنولوجيا المتطورة في مختلف المجالات , ناهيك عن دورها في إنتاج السلع ذات جودة عالية تستطيع أن تنافس مختلف السلع في الأسواق العالمية ، إضافة إلى الاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال والاستفادة من خبرات الشركات العالمية واستغلالها في تدريب الإطارات الوطنية وعليه فهذا الفصل سيعرفنا أكثر على مفهوم الشراكة ودورها في تطوير وازدهار الاقتصاد الوطني .

المبحث الأول : ماهية الشراكة واهم النظرات المفسرة لها :

المطلب الأول : مفهوم الشراكة وأشكالها:

1 – مفهوم الشراكة :

– قبل الخوض في مفهوم الشراكة ، يجب التطرق لمصطلحين هامين ذات صلة مباشرة بالموضوع ، ا هما " التعاون والتحالف الاستراتيجي.

– يندرج المفهوم الأول فيما يلي [1]: التعاون يتم ما بين شركتين أو أكثر لا تعملان في نفس القطاع ، انما الظروف تدفع بها الى التعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة , في الغالب نجد ان هذا التعاون يتم بين الشركات التي تنتمي إلى نفس القطاع ، والظروف تدفعها إلى التعاون فيما بينهما لتجنب المنافسة ، وهذا شكل من أشكال التعاون هو الذي يمكن تسميته بالتحالف الاستراتيجي .

[1]–الدكتور كمال رزيق و الاستاد فارس مسدور .مدخلة في الملتقي الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة بعنوان الشراكة الجزائرية الاوروبية بين واقع الاقتصاد الوطني و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الاوروبي بجامعة سعد دحلب البليدة يومي 22/21 ماي 2002

– حيث يدخل كلا التعريفين في الشراكة ، ولقد تعددت مفاهيم الشراكة فمنهم من رأي انها وجه جديد للاستثمار الأجنبي ,منهم من رأي انها مرحلة من مراحل الاندماج بين المؤسسات قائمة على الثقة والتكامل لأجل تحقيق منافع اضافية .

– من التعريف السابق يمكن القول بان الشراكة هي شكل من أشكال التعاون ، حيث تتجسد في شكل اتفاقية وتقوم على الثقة ,التكامل والعمل على بلوغ أهداف مشتركة ، تقوم هذه الاتفاقيات على مساهمة الاطراف المتعاونة في رأسمال ,تقديم المساعدات الفنية والتكنولوجية .

– وعليه فالشراكة [1] ذات طابع قانوني تكون على شكل اتفاقية تنظم حقوق وواجبات الأطراف المتعاقدة وتلتزم بمقتضى بنودها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر بالمساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة في رأسمال المشروع ، سواء كانت هذه الحصة نقدية (مبلغ مالي) أو عينية (مساهمة بواسطة عقار ، معدات أو آلات تستخدم في المشروع) حيث تقوم هذه الشراكة على المنفعة المشتركة لكل طرف متعاقد .

– ومن خلال هذا التعريف ، نستخلص عناصر الشراكة وهي كالأتي :

– إن الشراكة عبارة عن عقد تلتزم اشتراك شريكين على الأقل سواء كان شريك طبيعي أو معنوي .

– وأخيرا تتطلب الشراكة مساهمة بحصص نقدية أو عينية ، حسب ما يتفق عليه الشريكين عند إبرام العقد.

[1] –البروفيسور بن حبيب عبد الرزاق والسيدة بومدين (أستاذة ومساعدة في جامعة تلمسان) مداخلة بعنوان الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية الملتقى الوطني الاول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب بالبليدة يومي : 22/21 ماي 2002

2- أشكال الشركة [1] :

- يمكن ان نميز الأشكال التالية .و نذكر منها الاتي :

2-1- الشراكة ما بين أطراف الغير متنافسة والمتنافسة :

قد تقوم ما بين شركات عاملة في نفس القطاع وتنشأ عنها علاقات تنافسية تتسبب في إلحاق الأضرار للمتنافسين ، لذا تلجأ الطرفان إلى إبرام اتفاقيات الغرض منها إنهاء حالة التنافس والدخول في حالة التعاون ,كما تقوم الشراكة ما بين طرفين غير متنافسين بغرض الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لكل طرف قصد تنويع المنافع لكل طرف.

2-2 الشراكة حسب القطاعات : وهي تصنف كالأتي :

- **شراكة تجارية** : من خلال إبرام عقود منح الامتياز اتفاقيات الترخيص واتفاقيات التموين وهي ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسات في السوق عن طريق استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتوج .
- **الشراكة الصناعية** : حيث تسمح لها بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة واكتساب الخبرات ، تتطلب تجهيزات ووسائل متطورة وكذلك إقامة تعاون تقني لجلب المعرفة والتقنيات الجديدة .
- **الشراكة في مجال البحث والتطوير** : وتتمثل هذه الشراكة من خلال مكاتب الدراسات التي تعمل على تطوير المشاريع .

[1] – الطالب سليمان بلعور مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير بعنوان أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية : فرع ، إدارة أعمال تحت إشراف الدكتور عبد المجيد قدي جامعة الجزائر سنة 2004 صفحة 26-36.

-هذه اشكال بصفة عامة أما بالنسبة للجزائر فهي تتميز بنوعين من الشراكة حيث تعتمد على صفة الشريك وهي كالاتي [1] :

- **شراكة جزائرية – جزائرية** : وبدورها تنقسم إلى 3 انواع :

- شراكة بين مؤسستين عموميتين وهي شراكة عمومية .
- شراكة بين مؤسستين احدهما خاصة والثانية عامة : وتكون قائمة على المنفعة المتبادلة .
- شراكة بين مؤسستين كلاهما خاصة .

- **شراكة جزائرية – اجنبية** وهي كالتالي:

- شراكة جزائرية أجنبية (وطنية) : هي شراكة بين الجزائر ودولة ما في مجال معين (البناء ، الصناعة ، الزراعة ...)
- شراكة جزائرية أجنبية (خاصة) هي ما بين مؤسسات عمومية وأخرى أجنبية خاصة وهي في تطور في السنوات الأخيرة لما توفره الجزائر من مناخ مناسب لمثل هذه الشراكات .

-ويوجد نوع أخر ولقد ظهر في السنوات الاخيرة وهي شراكة جزائرية أجنبية (خاصة) ولكن بين مؤسسات كلا هما خاصة [2] وذلك حسب قانون الإستثمار لسنة 2006 الذي جاء بالشراكة من منظور أخر حيث ينص هذا القانون بفرض وجود شريك محلي لأي شريك أجنبي ,لتسهيل هذه

[1]– للدكتور : قدي عبد المجيد مدخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد– جامعة ورقلة 23/22 أفريل 2003

[2]–الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI يوم 2013/01/20

الشراكة وضعت طريقة حديثة تسمي ((ببورصة الشراكة))

المطلب الثاني : أهم النظريات المفسرة للشراكة :

في هذا السياق سنحاول أن نقدم عرض لأهم التفسيرات النظرية التي تعالج مسألة الشراكة ، ونشير إلى أن جل هذه النظريات حديثة بحداثة الظاهرة والبحوث التي تطرقت لها ، ونجد من أهم هذه النظريات : " نظرية تكاليف الصفقات" و" نظرية الإنتاج الدولي واستراتيجية العلاقات "

1 – نظرية تكاليف الصفقات [1] : ظهرت هذه النظرية في سنة 1937 من خلال الاقتصادي ronald coase [2] ,لكن هذه النظرية بقيت متجاهلة إلى ان طورها oliver eaton williamson [3] ,حيث عملت هذه النظرية على تصنيف كل التكاليف المتعلقة بالشراكة حسب المراحل اللازمة لإبرام تلك الصفقة وقسمها إلى :

- **مرحلة التفاوض** : وتتضمن تكاليف البحث ، وتكاليف التفاوض وإعادة التفاوض ، وتكاليف التنقل والترجمة .

[1]– الأستاذ : تشام فاروق ا لمداخلة يعنوان أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الإستثمار دراسة حالة الجزائر الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الغربية الاوروبية . كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة سطيف 9/8 ماي 2004

[2]–" *رونالدهاري كوس Ronald Coase* Harry هو *اقتصادي بريطاني من مواليد* 29 ديسمبر 1910 هو *أب نظرية تكاليف الصفقات حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1991 ، درس بمدرسة الاقتصاد بلندن وعمل كأستاذ بجامعة بريطانية ثم جامعة شيكاغو سنة 1964 ، ومن اشهر كتاباته (THE NATURE OF THE FIRM)1937"*

[3]– وهو من *مواليد 27 ديسمبر 1932 كان طالبا لدي RANALD HARRY COASE نال شهادة البكالوريا سنة 1955 وتحصل على الدكتوراه في سنة 1963 ، وعمل أستاذا في جامعة كاليفورنيا في مجال ادراة الاعمال سنة 1988".*

- **مرحلة إبرام العقد** : تكاليف الخبرة القانونية لتقسيم الإلتزامات.

- **مرحلة تنفيذ العقد** : تكاليف الضرائب المرتبطة بالصفقة ، تكاليف المراقبة ، تكاليف معالجة النزاعات ومختلف العقوبات , انطلاقا مما ذكرناه فإن الشراكة حسب هذه النظرية هي الحل الأمثل ، لأنها مرحلة بين صفقات السوق التي تتميز بتكاليفها العالية وقيام المؤسسة بهذا النشاط بنفسها ,لذلك يلجأ المتعاملين إلى إبرام عقود الشراكة لتخفيف التكاليف .

-لقد قدمت هذه النظرية تفسيرات هامة لفهم علاقات الشراكة ، ولكنها تطرح بعض النقائص المتمثلة في:

- يستحيل علميا تحديد التكاليف بدقة لوجود صعوبة في ضبط تكاليف الصفقات التي تتميز بكثرة متغيراتها .

- نظرية تكاليف الصفقات تجعل المؤسسات تتخذ قراراتها من خلال منظور اقتصادي هدفه تخفيف التكاليف أي تبقى الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة هي المواجهة دون اخد بعين الاعتبار وشروط محدودة يمليها المحيط في فترة زمنية معينة.

2-نظرية الإنتاج الدولي واستراتيجية العلاقات [1]:

لقد عرضت من طرف JOHN DUNNING [2]", وفقا لهذه النظرية فإن الشراكة بين المؤسسات تتجلى في طريقتين هما :

- الشراكة الاجنبية هي طريقة لتفادي المنافسة مما يؤدي إلى تكوين استراتيجية علاقات وترابط بين الشركاء
- الشراكة الأجنبية هي وسيلة لتطوير امتيازاتنا للمؤسسة بشكل يجعلها تقاوم منافسيها .

*ولقد انتقدت هذه النظرية حيث لم يتم الأخذ بعين الاعتبار الطالب الداخلي للبلد .

*حيث يوجد عدة نظريات فسرت الشراكة سنتطرق بها بشكل مختصر وهي [3] :

3-نظرية الاحتكار الدولي :

تعتمد هذه النظرية على توطيد التعاون بين المؤسسات الاقتصادية على شكل احتكاري وضرورة الاهتمام بجميع المجالات الحساسة في الاقتصاد العالمي والتي تعد مركز القوة وعامل في تماسك المؤسسات الاقتصادية ونجاحها .

---

[1]- محمد يعقوبي الأخضر عزي : الشراكة الأورومتوسطية وأثارها على المؤسسات الاقتصادية مجلة العلوم الإنسانية . العدد 14 السنة الثانية أكتوبر 2004

[2]- *كاتب أمريكي من مواليد 09 جانفي 1942 بنيويورك اشتغل سنة 1964 كصحافي وترك عمل الصحافة سنة 1970".*

[3]-الطالبة سهام عبد الكريم مذكرة ماجيستر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب بالبليدة التخصص : إدراة الاعمال يعنوان : دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الإقتصادية– دراسة مجمع صيدال تحت إشراف الاستاذ عمر صخري– أستاذ بجامعة الجزائر صفحة 33-34.

إلا ان هذه النظرية قد واجهة نقد يقوم اساسا على فكرة ان المشروع الاجنبي يتمتع في البداية في السوق المحلي بمميزات وحوافز قد لا يتحصل عليها المشروع الوطني.

4-نظرية تبعية الموارد :

لقد ساهمت هذه النظرية في تحليل أهداف الشراكة ، فالمؤسسة التي ليس بإمكانها استغلال ومراقبة كل عوامل الانتاج تلجأ إلى اتخاذ سبيل الشراكة مع مؤسسات اقتصادية أخرى للعمل في مجال نشاطها .

المطلب الثالث : مراحل إنشاء عقد الشراكة :

قبل التعرف على مراحل إنشاء عقد الشراكة يجب أولا التطرق إلى مفهوم عقد الشراكة .

1-مفهوم عقد الشراكة (بروتوكول الشراكة)[1]:

هي مجموعة من القواعد التي تتفق عليها الشركاء عند ابرام الاتفاقيات الشراكة او عقد الشراكة Accord de partenariat وهي عبارة عن مواد تبين التزامات كل طرف فيما يخص حصص المساهمة ، عدد العمال ، أنوع وكمية المنتجات ، كيفية تحويل الأعمال الادارية والمسرين ، وكيفية تقسيم الارباح والخسائر ، وقس يعض الاحيان الاسم الجديد للشراكة وكذلك مواد لحل النزاعات و مدة المشروع .

2-مراحل انشاء عقد الشراكة :

قبل ابرام عقد الشراكة والبدء في انجاز المشروع يجب المرور بعدة مراحل نلخصهما فيما يلي :

- **قرار الشراكة** : يتم اتخاذ قرار الشراكة دوما في المستويات الادارية العليا (مجلة الإدارة والجمعية العمومية) وقد يتم اللجوء والاستعانة بمكاتب دراسة متخصصة ، ويتخذ بالاعتماد على معطيات الطرف الذي ينوي الشراكة .

- **مرحلة البحث وجمع المعلومات** : بعد اتخاذ قرار الشراكة تأتى مرحلة البحث عن الشريك الملائم وجمع ما امكن من معلومات تفيد في انتقاء الشريك المناسب ، وعلى الطرف الاخر ان يبدي رغبته الرسمية في عقد الشراكة من خلال طرح الفكرة في السوق ، سواء باستعمال الأنترنت أو الاتصال الشخصي او معارض ،غرف التجارة أو من خلال معاهد البحث والإحصاء او من خلال مجالس رجال الأعمال,لاختيار الشريك المناسب بجب مراعاة المعايير التالية :

- وضع تصور للصفات المرغوبة في الشريك : وهذا المعيار يجب مراعاة العوامل التالية :

* **عامل المنطقة الجغرافية** : يقع الاختيار على المنطقة التي تتميز بالاستقرار السياسي والاقتصادي والظروف المناخية الملائمة .

* **عامل السمعة والخبرة** : يتم اختيار الشريك ذو سمعة وخبرة في مجال مشروع الشراكة .

***عامل القدرات التكنولوجية والمالية التي بتميزها الشريك:**

ينصح عند اختيار الشريك مراعاة قدرته التكتولوجية ومهاراته ومدى تحكمه في عوامل وانماط التسيير كما تعتبر وضعية المالية للشريك مؤشر هاما يعتمد عليه في اتخاذ قرار الاختيار الشريك المناسب .

[1] --Journée d'études sur le partenariat « réflexions sur quelques aspectes du partenariat Oran 17 décembre 2009 a daiboun sahel « agence l'investissement »nationale de développement de l'investissement

-تحديد الشركاء المحتملين

-التفاوض على بنود الاتفاق

-اختيار الشريك المناسب

- **مرحلة التفاوض** : بعد تحديد الشريك المناسب تأتي مرحلة تحرير ملف التفاوض ، وتعيين الفريق المختص بهذه العملية ، وهذا الملف يضم كل النقاط المتعلقة بالشراكة وكيفية الاستفادة كل طرف من المشروع مستقبلا ، وهذه اهم خطوة ,لان مرحلة المفاوضات تتأثر كثيرا لعامل القوة التفاوضية ، فالشريك ذو الوضعية الاستراتيجية الجيدة يستطيع فرض صيغ وحلول تضم مصالحه بالدرجة الاولى .

- **مرحلة اعداد بروتكول الشراكة (عقد الشراكة) :**

هي المرحلة تتضمن المصادقة على عقد الاتفاق الذي يتضمن مجموعة القواعد التي ينفق عليها الاطراف الشراكة ، وهذه القواعد هي عبارة عن مواد تبين التزامات كل طرف .

وبعد كل هذه المراحل تأتى مرحلة الانطلاق في المشروع وذلك باحترام كل البنود الواردة في العقد وتكوين فريق عمل وتحديد المهام .

المبحث الثاني : اهداف ومعوقات الشراكة :

المطلب الأول : دوافع وأهداف الشراكة :

1-دوافع الشراكة :

تلعي الشراكة دورا هاما وأساسيا بالنسبة للاقتصاد وهذا راجع الى الاسباب التالية:

1-1-دولية الأسواق[1]:

ان نظام دولية الأسواق في التطوير الغير محدود يفرض على المؤسسة الاهتمام الدائم بهذا التطور ومسايرته من جهة ، ومن جهة أخرى انفتاح كبير على جميع الأسواق لغرض تسويق منتجاتها ، ترويجها وتطور وكفاءتها بكل ما أوتيت من إمكانيات .

1-2-التطور التكنولوجي :

نظرا لكون التكنولوجي عامل أساسي في تطوير الاقتصاد وازدهاره، وعلى رواح المنتجات ونفتحها على الاسواق العالمية ، فمن الصعب على المؤسسة مواكبته نظرا للتكاليف التي تشكل عائقا مما يستدعى الى اللجوء الى السياسة الشراكة لتقليص تكاليف الابحاث التكنولوجية .

1-3تغيرات المحيط :

ان التغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات تستدعى الاهتمام البالغ وحافز للدخول في مجال الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية لتفادي كل ما في شأنه ان يؤثر سلبيا على مستقبل المؤسسة .

[1]-سليمان بلعور ، مرجع سابق الذكر صفحة 19

1-4-المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية [1]:

تعتبر زيادة حدة المنافسة من اهم الأسباب التي ادت الى ظهور استراتيجية الشراكة ، فهي وسيلة هامة للتعاون والاتحاد قصد مواجهة هذه الظاهرة ، وذلك من خلال تمكين الطرف الاخر من استغلال كل امكانياته المتوفرة وتزويده بطاقات جديدة معرفة متطورة من خلال الشراكة .

بالإضافة إلى ما سبق ، هناك دوافع اخرى ادت إلى اللجوء الى هذا الخيار هي :

-أولها مواجهة التحديات ، الخاطر والأزمات

-ثانيها ضمان توفير الاحتياجات من المهارات ، الموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة

واخيرا تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة كما تحقق قدرا كبيرا من فرص التحول للعالمية باسلوب متدرج ومخطط

2-أهداف الشراكة :

تعتبر الشراكة وسيلة تنموية تحاول الدول من خلالها تحقيق حملة من الاهداف المتمثلة في :

2-1-الانتقال التكنولوجي [2] :

تعتبر التكنولوجيا عاملا أساسيا لتطوير الاقتصاد ، ونظرا للتطورات المتسارعة التي تحدث في حقل التكنولوجيا يوما بعد يوم ، مما يجعل الشراكة تهدف الى تقليص تكاليف الخاصة بالابحاث وتكون بديلا ممكنا للانتفال التكنولوجي بطريقة اكثر سهولة .

[1]- مجلة العلوم الإنسانية العدد 14 مرجع سابق النكر ص08-09

[2]- أمين عبد العزيز حسن ، إدراة الاعمال وتحديات القرن الحادي والعشرين ، دار قباء للنشر . القاهرة 2001 صفحة 269

2-2-سهولة الدخول الى الأسواق الدولية [1]:

-ان اختيار الشريك المناسب يسهل عملية الدخول الى السوق الدولي ويساعد على تقليل القيود ذو الحواجز الى تحقيق هذا الهدف ، وكذلك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية .

2-3- المشاركة في تقليل المخاطر [2]: يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل مخاطر المنافسة او على الاقل السيطرة النسبية والمحدودة على الأثار السلبية او التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر .

2-4-التقليل من المنافسة [3]:

تسمح هذه العقود بتوسيع إنتقال المعارف التكنولوحية ، التجارية وغيرها ، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة . مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود كثيرا من المؤسسات إلى تحسين وضعياتها التنافسية في السوق . هذا النوع من العلاقات كثيرا ما يؤثر على المنافسين مباشرة ويؤدي الى التقليل من المنافسة .

المطلب الثاني : معوقات الشراكة :

باعتبار الشراكة نوعا من الاستراتيجية المتبعة لتطوير وازدهار اقتصاد اي دولة لكن هذه الاستراتيجية

[1]- حسن علي علي الادراة الحديثة لمنظمات الاعمال . دار الحامد . عمان . الطبعة الاولى 1999 صفحة 472

[2]- قلش عبد الله ، أثر الشراكة الاوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية . العدد 29 السنة الرابعة جويلية صفحة 3-2

[3]- رجب امحمد شقلابو . التعرف على أهمية وطبيعة الاستثمار في الجماهيرية العظمي المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية الليبية طربلس 2006

لها عدة عوائق وسنتعرف على العوائق وهي كالاتي [1]:

- **التقدير المبالغ فيه للمخاطر من قبل بعض المؤسسات :**

وينتج هذا عن المحيط السياسي المتسم بالتقلب المستمر وتعاقب الحكومات ، وكذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية بإضافة الى التوترات الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع مستوى البطالة وتدهور المستوى المعيشي.

- **-العوائق الادارية الناجمة عن تعقيد الاجراءات :**

وذلك ناتج عن أساليب التعامل مع الإدارة تتم بشكل يتنافس مع الممارسات السائدة في العالم ، فمثلا في الجزائر وحسب الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار يحتاج مشروع شراكة الى مدة لا تقل عن سنة ونصف مع اجراءات لا تقل عن 90 وثيقة بينما في دول اخرى لا تتعدى هذه الاجراءات اسابيع .

- **-عدم اصلاح بعض المنظومة بالشكل الكافي :**

ان عدم اصلاح المنظومات يشكل عائقا كبيرا في وجه الشراكة وخير دليل على ذلك هو النظام الضريبي فبرغم من كل الاصلاحات التي اجرت بها الدولة الجزائرية بنسب ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى.

- **-ضعف تسويق الفرص المتاحة للاستثمار :**

باعتبار الشراكة وجه جديد للاستثمار فان ضعف تسويق الفرص المتاحة للاستثمار هو اهم عائق لتعطيل خطوة الشراكة وهو ناتج عن عدم القيام بجهود في سبيل التعريف بالقرض الاستثمارية والمزايا

[1]- الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد – مرجع سابق الذكر

الممنوحة وذلك راجع نتيجة ضعف وقلة المشاركة في المنتديات وملتقيات رجل الأعمال الدولية.

المطلب الثالث : الاثار المترتبة عن الشراكة :

ان خيار الشراكة[1] له جملة من المنافع والاثار الايجابية كما ان هذا لا يعني غياب الجانب السلبي للشراكة الاجنبية ونوضح ذلك فيما يلي :

1-الاثار الايجابية للشراكة الاجنبية :

* ان الشراكة [1] من شانها ان تساهم في بناء القدرات الوطنية من خلال ادخال التكنولوجية الحديثة وفتح فرص العمل وكذلك توفير فرص التدريب بالإضافة الى نقل المعرفة الفنية والادارية ,يمكننا حصراهم اثار الشراكة فيما يلي :

1-1-الاثار على النقد الاجنبي [2] :

ان الشراكة تساهم في زيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الاجنبي خطرا لما تمتلكه الشركات الاجنبية من موارد مالية ضخمة ، إضافة الى قدراتها على الحصول على اموال من سوق النقد الاجنبي

1-2-التحويل التكنولوجي :

ان الشراكة تمثل فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا الى تمتلكها المؤسسات الاجنبية والتي ليست في متناول المؤسسات المحلية خاصة في ظل ارتفاع حدة المنافسة العالمية

1-3-الاثر على الادارة والتنمية الادارية [1]:

[1]- رجب امحمد شقلابو مرجع سابق النكر .

[2]- عبد السلام ابوفحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مكتب ومطبع الإشعاع الفنية 2000 صفحة 440

يمكن تحديد الاثار من خلال معرفة المساهمة التي تقوم بها الشركات الاجنبية في مجال الادارة كما يلي:

-تقوم الشركات الاجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الادارية .

-تقديم اساليب ادراية حديثة ومتطورة .

-خلق طيق جديدة من رجال الاعمال اضافة الى التنمية قدرات الطبقة الحالية .

-الاستفادة من الاساليب الادراية الحديثة من خلال الحتكاك مع الشركات الاجنبية .

1-4-الاثر على العمالة[2]:

ان الشركات الاجنبية يساعد على تخفيف من حدة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل ، كما ان مساهمة هذه الشركات في حصيلة الضرائب سيؤدي حتميا الى زياردة ايرادات الدولة مما يترتب عنه خلق فرص جديدة للعمل .

1-5-الاثر على التجارة وميزات المدفوعات[3]:

تتيح الشراكة فرص للدخول في شبكات التسويق الدولية عن طريق فروع هذه الشركات مما يساعد المؤسسات الاقتصادية المحلية على التوغل في الاسواق الدولية وبالتالي رفع الايرادات الضريبية للدول المستقبلة لها .

---

[1]- عبد السلام ابوقحف : نفس المرجع السابق : صفحة 460-461

[2]- صلاح عباس ، العولمة واثارها في الفكر المالي والنقدي ، مؤسسة للشباب جامعة الأسكندرية ، القاهرة 2008 صفحة 76

[3]- محمد الشريف منصور الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتاثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقي الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، الأغواط 8-9 افريل2002

2-الاثار السلبية للشراكة :

من اهم الاثار السلبية ما يلي[1]:

- قد تكون نوع من التداخل والتاثير على القرارات السياسية للدولة
- تحميل المؤسسات المحلية اكبر قدر من المخاطر ، منها قد يعرض الاقتصاد المحلي لمخاطر عديدة خاصة اذا كانت نسبة المشاركة للطرف الاجنبي قليلة مقارنة مع نسبة مشاركة الطرف المحلي
- يمكن للعمالة الاجنبية ان تفرض سيطرتها على العمالة المحلية مما يؤدي الى فشلها في اكتساب الخبرة نتيجة عدم الاحتكاك.
- الاعتماد على التكنولوجيا بدل اليد العاملة ، وبالتالي الفشل في تحقيق الهم المهم وهو خلق فرص عمل جديدة.
- تحويل الشركات الاجنبية لارباحها الى الخارج [2] ويؤدي الى فشل السياسات المخططة وهذا يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات .

-من اهم الاسباب التي تؤدي الي حدوث الاثار السلبية نجد[3] :

- حالة تعارض الاهداف بين الشركاء باعتبار ان الشراكة الاجنبية تبني اساسا علي تقارب المصالح و الاهداف.

[1] صلاح عباس ، العولمة في ادراة المنظمات العالمية ، الناشر مجموعة النيل العربية 2000 صفحة 79-81

[2] - عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية منظماتها – شركاتها –تدعياتها ، مجموعة النيل العربية 2000 صفحة 410

[3] - سهام عبد الكريم نفس المرجع السابق الصفحة 49-50

- تحدد الشراكة الاجنبية في اتفاق رسمي تحكمه مدة زمنية معينة و في حالة ظهور مشاكل يصعب فصل هدا الاتفاق .
- تنافي القوانين بين الشركاء يمكن ان يخلق مشاكل من شانها اعاقة مسار الشراكة نحو الاهداف المسطرة.

المبحث الثالث : عوامل نجاح الشراكة وتقييم فعاليتها :

المطلب الأول: عوامل نجاح الشراكة:

ان نجاح الشراكة يقوم على احترام قواعد تعتبر اساسية لتجنب الاخفاقات التي تحدث بسبب اهمال تلك القواعد وتجاهلها ، ومن بين هذه القواعد نذكر [i] :

1-**التخطيط الجيد** :يتمثل في الدراسة الاولية لشكل الشراكة ومدى بلوغها للاهداف ويليه وضع مخطط يمكنه توجيه كل العمليات والانشطة نحو الاحسن .

2-**الثقة المتبادلة** : ينصح بادراج نقاط التي تمكن ان تكون محل النزاع من ثم الاستعداد المسيق لمواجهتها في اطار الاتفاق التعاقدي حيت تتجسد الثقة المتبادلة من خلال المعرفة الجيدة والدقيقة لاستراتيجيات الشريك ومناهج التسييرية وأهدافه.

3-**توقع النزاعات** :ان توقع المخاطر والنزاعات الاستعداد لمعالجتها مسبقا يساعد على مرعاه مبدا بين هامين هما :

- فهم الأهداف والامتيازات التي يرغب الشريك في الحصول عليها وتحقيقها على المدى البعيد
- وضع الية لحل هذه الخلافات

4-**انسجام الثقافات** : للتوصل الى حالة من الانسجام الثقافي لابد من التدريج في معرفة طرق التسيير والمبادئ ، القيم والعادات التي يتميز بها الطرف الاخر ، إضافة الى اعطاء الاولوية للعلاقات الشخصية وهذا بغية توسع دائرة الاحتكاك وتبادل مختلف المعلومات.

5-**التوازن والتكامل** :

يقصد بالتعاون مراعاة التساوي والانصاف في الرقابة واتخاذ القرارات وحق المشاركة وإبداء الرأي حتى وان كان الشريك يساهم بالأقلية، اما فيما يخص التكامل فيكون في مختلف النشاطات ، المنتجات ، المناهج وغيرها ، وهذا يعطي دفعا لتطوير العلاقات وتعزيز الثقة بين الشركاء

6-**جلب اكثر قدر ممكن من التكنولوجيا المتطورة** :

يرتبط نجاح الشراكة بمدى قدرتها على جلب التكنولوجيا وتقنيات الحديثة فهي فرصة للتطوير ، ومن ثم تدعيم قدرتها التنافسية ، وللوصول الى هذا ينبغي وضع اليات خاصة في المخطط الاولى لتنظيم ملتقيات ، تبادل وتداول التقارير .

7-**المرونة**[1]:

ترتكز الشراكة دوما على المفاوضات في كل خطوة قبل اتخاذ اي قرار ، ولتكون هذه المفاوضات فعالة ومستمرة تحتاج الى مرونة كافية يتميز بها الاطراف ، مع مراعاة المصالح الخاصة لكل طرف ، وهذا لا يأتى الا اذا تصف المفاوض بالذكاء .

[1]- بلعور سليمان ، مرجع سابق الذكر ، صفحة 48

8-وضع اجراءات لتسيير الشراكة :

لتنفيذ ما جاءت به الاتفاقيات يتعين وضع اجراءات دقيقة وصارمة في نفس الوقت ، يلتزم بها كل الاطراف ، يستحسن ان تنشر الاجراءات في خريطة تكون مساحة للجميع ، لكي يسهل عملية قياس الانحرافات اثناء التقسيم .

اضافة الى تلك العوامل ، هناك عوامل اخرى نذكر منها ما يلي :

- وجود ثقافة تعاون والعمل المشترك .
- بناء تنظيم قوي يتماشى مع المتغيرات العالمية.
- الوضوح في القرارات وكيفية اختيار البدائل . طرق التعامل مع المخاطر ،اساليب حسم النزاعات وحدود السلطة .

المطلب الثاني : تقييم فعالية الشراكة :

لتقيم مدى فعالية ونجاح الشراكة لابد من الاعتماد على مؤشرات خاصة بقياس درجة نجاح الشراكة والتي نذكر منها [1]:

1-مؤشر الربحية الكلية لكل شريك :

وتضم العائد قبل الضريبة على الاصول ، العائد بعد الضريبة على الاصول ، مامش الربح الكلي وهامش ارباح التشغيل .

[1]- فريد النجار ، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرون 1999 الناشر مجموعة النيل العربية صفحة 80

2-مؤشرات كفاءة المدخلات لكل شريك وللشراكة :

معدل دوران اوراق القبض ، معدل دوران المخزون ، معدل دوران اجمالي الاصول .

3-مؤشرات المركز المالي للشراكة :

نسبة المديونية ، نسبة تغطية الفوائد ، نسبة السيولة .

4-مؤشرات النمو والتوسيع :

معدل نمو المبيعات المحلية ، معدل نمو الصادرات ومعدل نمو صافي في الربح.

5-مؤشرات الكفاءة التسويقية العالمية :

تتمثل في نسبة كثافة الاعلان ، كثافة البحوث والتطوير ، كثافة المجهودات التسويقية ، كثافة الائتمان ل لمبيعات المحلية.

6-مؤشرات تدفقات الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا :

تضم حجم الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من حجم الاستثمار الكلي ، حجم التكنولوجيا المحولة ، درجة التغلغل في السوق الحالي .

تستعمل هذه المؤشرات في تقييم مشاريع الشراكة ، ومن ثم الحكم على مدى نجاح أو فشل هذه الاخيرة ، ويمكن تقييم استراتيجية الشراكة من خلال النتائج المنتظرة الى يمكن ان تحدثها على مستوى الاستراتيجي الاطراف المشاركة ، وهذه النتائج تتمثل في الاثار التي ذكرناها في المبحث الثاني .

خاتمة الفصل :

من خلال ما سبق يمكننا القول ان الشراكة هي استراتيجية جد هامة تنتهجها معظم الدول التي تسعى الى تحقيق التكامل في مختلف الانشطة الاقتصادية والتي تهدف ايضا الى الحفاظ على مكانتها في السوق العالمية وتوسيع نطاقها مع المحافظة على سوقها المحلية .

وبما ان الجزائر من هذه الدول التي تسعى الى تطوير اقتصادها لجأت الى انتهاج هذه الاستراتيجية مع عدة دول

وبما ان الو.م.ا من الدول التي لها دور هام في تحقيق نتائج الشراكة على الدول المضيفة لها ، كانت للجزائر تجربة مع الو.م.ا وهو ما سنتطرق له في الفصلين المواليين وهو عبارة عن معرفة مدى واقع هذه الشراكة في الاقتصاد الجزائري .

الفصل االثاني

العلاقات التجارية الجزائرية الأمريكية

و أهم المشاريع المنجزة في مجال الطاقة

تمهيد :

– إن الجزائر من أهم الدول المهتمة بالشراكة للانفتاح على الاقتصاد العالمي , كما تعتبر الجزائر من الدول القادرة على إحراز التقدم وتعميقه على المستوى الدولي ,حيث تتمتع بثروات طبيعية وإمكانيات مادية هائلة إضافة إلى امتلاكها لمؤهلات بشرية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية .

–هكذا فان الجزائر وقصد اندماجها في الاقتصاد العالمي ومواكبة العولمة , فإنها فتحت كل الأبواب لتشجيع عمليات الشراكة باعتبارها ضرورة حتمية في ظل التغيرات والظروف الحالية.

–بما أن الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المهتمة بالجزائر وإقامة عقود شراكة معها, وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عالمية, كان على الجزائر الحرص على إقامة شراكة بين البلدين.

–وعليه فان هذا الفصل سيعرفنا على أهم الملامح الاقتصادية للبلدين, ومدى علاقاتهما التجارية , وباعتبار أن قطاع الطاقة من أهم القطاعات المستهدفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فان هذا الفصل سيتطرق لأهم العقود المبرمة في هذا المجال مع ذكر أهم الشركات الأمريكية المتواجدة في الجزائر.

المبحث الأول : العلاقات التجارية بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية:

-لقد ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر في الآونة الأخيرة , من خلال إستراتجية الشراكة التي كانت الحل الأمثل لاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي,

بما ان الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول التي كانت تشجع الجزائر بأخذ مثل هذه الخطوات وباعتبارها من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم ,كان على الجزائر توقيع على عدة بروتوكولات مع هذا البلد .

-وقبل الخضوع لهذه البروتوكولات وواقع هذه الشراكة, حاولنا في هذا المبحث إبراز أهم الملامح الاقتصادية للبلدين وفيما تكمن العلاقات التجارية للجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول : أهم الملامح الاقتصادية للجزائر والولايات المتحدة الأمريكية :

-إن كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية مؤهلات في اقتصادها, لذا وجب معرفة أهم هذه المميزات من خلال هذا المطلب .

1- نظرة عامة على ملامح الاقتصاد الجزائري :

- للتعرف أكثر على مميزات الاقتصاد الجزائري يجب أولا تعريف علي الجزائر وما يميزها عن غيرها

-الجزائر هو بلد في شمال إفريقيا[1], على شاطئ البحر الأبيض المتوسط يقع بين المغرب وتونس, حيث يعد حلقة وصل مهمة بين العالم العربي وبقية الدول الإفريقية وأوروبا, وهي قلب المغرب العربي والجناح الغربي للعالم العربي , تتربع على مساحة قدرت ب 2.381.740 كلم عاصمتها الجزائر واهم مدنها وهران , وقسنطينة وعنابة بلغ عدد سكانها حوالي 37 مليون نسمة في 2012 , وهو بلد موحد – أساسا – دينا ومذهبا , فالإسلام يعتنقه معظم السكان بنسبة 99.9 % اللغات الوطنية , العربية والامازيغية ولغته الرسمية العربية .

[1]-الموقع الالكتروني WWW.HERITGE.ORG اطلع عليه يوم 18ماي 2013 علي الساعة 14:14

والجدول التالي يبين أهم مؤشراته الاقتصادية لسنة 2012

الجدول-2-1-1: المؤشرات الاقتصادية للجزائر[1]

المؤشرات البلد	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار 2012	معدل نمو الناتج المحلي 2011-2012	نسبة الدين من الناتج المحلي 2012	نسبة نمو الدين 2011-2012	معدل التصنع 2011-2012	نسبة الإنفاق الحكومي 2012	الإجراءات الحكومية 2012	نسبة الإجراءات الحكومية 2012-2011
الجزائر	31,258	2,56	8,56	10,23	8,4	41,42	77,670	4,75

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية.

- نسبة البطالة شهدت تراجعا ملحوظا في الجزائر من 1 % في 2011 إلى9.7 % سنة 2012

-انضمت الجزائر إلى نادي الدول الدائنة لصندوق النقد الدولي في سنة 2012 , من خلال منحه قرض بقيمة 5 ملاييير دولار بل كانت في سنة 1994 تنفيذ خطة التعديل الهيكلي من اجل إعادة جدولة ديونها الخارجية من قبل صندوق النقد الدول

بالنسبة للميزان التجاري للجزائر[2] فقد سجلت صادراتها ارتفاعا بنسبة 9.04% خلال 2012, حيث بلغت 33.45 مليار دولار أمريكي مقابل30.67 مليار دولار أمريكي في 2011 .

فيما يخص الحجم الإجمالي للواردات قد بلغ 18.27 مليار دولار أمريكي إلى 20.03 مليار دولار مسجلا انخفاضا قدره 8.75%, ان هذا الانخفاض يرجع أساسا إلى تراجع واردات السلع التجهيزات الصناعية ب 17.1 % المنتوجات الغذائية ب 11.9 % وكذا السلع الموجهة لأداة الإنتاج 5.6 % وعليه فان هذا التحسن فصادرات الذي أدي إلى انخفاض الواردات قد انعكس على الفائض في الميزان التجاري للجزائر الذي بلغ 13 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2012 مقابل 10.64 مليار دولار في

[1]-وزارة المالية مديرية العلاقات المالية الخارجية يوم 2013/02/03

[2]-المركز الوطني للاعلام و الاحصاء تابع للمديرية العامة للجمارك يوم2013/02/24

سنة 2011, أما بخصوص المحروقات فمازالت تمثل أهم صادرات الجزائر بحصة 97.58 % من الحجم الإجمالي للصادرات .

-ومن خلال ما تطرقنا إليه يمكننا القول بان الاقتصاد الجزائري شهد نموا اقتصاديا مستمرا منذ السنوات الأخيرة وعلى الرغم من محاولات تنويع هيكل الاقتصاد إلا أن نقطة الضعف الأساسية للاقتصاد الجزائري هو اعتماده الكثيف على الايرادات من المصادر الهيدروكربونية في تحويل انفاقه العام بمعنى ان القطاع خارج المحروقات في جزائر قطاع موجه نحو الداخل أي لا يستهدف التصدير إلى الخارج وبقيمة على الإنفاق الحكومي العام.

- يعد الوضع الخارجي للاقتصاد الجزائري قوي جدا ,وذلك راجع للاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي الذي بلغ 205.2 مليار دولار في 2012، وهو ما سيساعد الحكومة على استمرار تحسن الحساب الجاري لديها , ويمكنها من تبني خطط إنفاق اكبر, ومن ثم نمو القطاع غير المحروقات على نحو أفضل.

-على الرغم من الإصلاحات التي تعمل عليها الجزائر إلا أن المناخ الاستثماري بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في حاجة إلى التحسن إلى أن الجزائر لا تجذب كميات كبيرة من تدفقات رؤوس الأموال في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر, بصفة خاصة في القطاع خارج مجال المحروقات, واهم هذه المشاكل التي تعترض هذا المجال في الإجراءات الحكومية ,في سنة 2008 كنت قاعدة 51/ 49 , الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في 2009 إلى 60/ وهناك شكل أخر وهو عدم استقرار القوانين الجزائرية .

-أما فيما يخص القطاع الخاص فما زال ضعيفا وهشا بصفة خاصة في القطاع الصناعي وتحتاج الجزائر إلى تسريع برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة , ودعم المبادرات الخاصة لمحاولة تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص, وذلك بهدف الحد من الضغوط على الميزانية العامة للدولة .

2- نظرة عامة على الاقتصاد الأمريكي :

-للتعرف أكثر على أهم المميزات الاقتصادية الأمريكية, وجب علينا التطرق إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحد ذاتها وعليه.

-الولايات المتحدة الأمريكية هي جمهورية دستورية فيدرالية, تضم خمسين ولاية وعاصمتها واشنطن, تقع معظم البلاد في وسط أمريكا الشمالية, حيث تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الرابع من حيث المساحة التي قدرت ب 9.83 مليون كلم, وتحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان الذي قدر ب 307 مليون نسمة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم تنوعا من حيث العرق والثقافة نتيجة الهجرة إليها من بلدان مختلفة.

-حيث يعد الاقتصاد الأمريكي اكبر اقتصاد وطني في العالم, حيث يقدر[1] الناتج المحلي لسنة 2008 بنحو 14.2 تريليون دولار أمريكي 23 % من المجموع العالمي ولتعرف أكثر على الاقتصاد الأمريكي، يجب معرفة مؤهلاته، تملك الولايات المتحدة الأمريكية أضخم اقتصاد في العالم, وهي تعتمد نظام اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر و المنافسة التجارية.

-تمتلك ثروات كبيرة من الموارد المنجمية ومصادر الطاقة مثل البترول, الغاز الطبيعي, الفحم واليورانيوم, ورغم هذه الثروات فان الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر البلدان استرادا للمحروقات.

-تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أول قوة فلاحية على المستوى العالمي سواء من حيث إنتاجها ومبادراتها, زيادة على تمتع الفلاحة الأمريكية بأراضي خصبة ومناخ مناسب فإنها تتميز بتصنيع كبير,

ومن أهم القطاعات الفلاحية: تربية الابقار، زراعة الحبوب (الذرة. القمح. الشعير...) و تتمثل

المنتجات الزراعية في (القطن، الفول السوداني، التبغ...) ،كما أن الصيد البحري من أهم القطاعات الناشطة.

-تخطي الولايات المتحدة الأمريكية بأهم الانتاجات الصناعية على المستوى العالمي, و يعود نجاح الصناعة الأمريكية إلى قدرتها على التجديد و صدارتها التكنولوجية , تنوع المنتجات و وجود اليد العاملة المؤهلة, تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مراتب متقدمة عالميا في عدة ميادين: البترول, السيارات, صناعة الطائرات الكهرباء و مواد الاستهلاك.

[1]- الموقع الالكتروني:www.henitage.org اطلع عليه يوم 20 ماي 2013 على الساعة 1:45

-إن الصناعة الأمريكية تتقدم أكثر فأكثر نحو التخصص في قطاعات التكنولوجيا العالية و الدقيقة.

ـ و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول تصديرا و استيرادا و مع هذا تبقى ديونها التجارية أعلى الديون على المستوى العالمي و هي أول الدول المستثمرة في العالم,بالإضافة أن لها قطب مالي كبير و التوفر على اكبر عدد من الشركات و المؤسسات متعددة الجنسيات.

-رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية لها كل هذه المؤهلات إلا أن الأزمة المالية العالمية 2008 كان لها اثر كبير على الاقتصاد الأمريكي ,حيث انهار حوالي 19 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية ,كانت بداية هذه الأزمة في فبراير 2007 لعدم تسديد تسليفات الرهن العقاري وهذا ما سبب في إفلاس مؤسسات مصرفية متخصصة ,وفي جانفي 2008 سجل انخفاض في معدل الاحتياطي في البنك المركزي إلى 3.5/ ثم واصل الانخفاض نتيجة هذه الأوضاع أعلنت السلطات الأمريكية عن خطة انقاذية بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصاريف من أصولها الغير قابلة للبيع ,وعليه فان الأزمة المالية 2008 أدت إلى انعدام السيولة في البنوك وبالتالي عدم القدرة على تحويل المشاريع الجديدة ,انخفاض الطلب مع زيادة العرض و

من ثم إعلان عن إفلاس عدة بنوك بشكل تدريجي منما ادي الي كساد عالمي ,وبعدها عرف الاقتصاد الأمريكي خلال سنة 2012 انتعاشا رغم تراجع الإنتاج الفلاحي الناتج عن موجة الجفاف التي عرفتها البلاد والاضطرابات التي خلفتها (إعصار ساندي), حسب التوقعات أن الاقتصاد الأمريكي سيسجل نموا بحوالي 2.1/ في سنة 2013, حيث ستعزز هذه الوتيرة بإمكانية التوصل إلى اتفاق حول الخطة التقشفية الإلزامية أو الهاوية المالية ,كما يتوقع أن يستفيد الاقتصاد الأمريكي من مرونة السياسة النقدية ,من الاستقرار النسبي لأسواق العقار ومن المنحنى التصاعدي للاستثمار ,في هذا الإطار سيواصل الاستهلاك الخاص انتعاشا نتيجة تحسن سوق الشغل, حيث سيعرف معدل البطالة تراجعا ليصل إلى 7,9 لسنة 2013 عوض 8,2 في سنة 2012 و 8,9 في سنة 2011 .

-بالإضافة إلى ذلك , ستؤدي السياسة التقشفية والسياسة النقدية المرنة المتبعة إلى مواصلة عجز الميزانية , لينتقل من 10,1/ من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة 2011 إلى 8,5/ سنة 2012 ثم إلى 7,3 في سنة 2013 , وسيعرف معدل الدين العمومي ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 112,3/ من الناتج الداخلي

الإجمالي سنة 2013 عوض 109,6 /في سنة 2012 ,يعتمد إصلاح المالية العمومية على المدى المتوسط على وضع خطة مالية قوية يهدف إلى انفاق مالي يجنب البلاد ركودا اقتصاديا، غير أن وتيرة نمو الاقتصاد الأمريكي في 2013 , ستبقى متواضعة , نتيجة تفاقم أزمة من منطقة اليورو وإشكالية سقف الدين العمومي والهاوية المالية , ولمواجهة هذه التحديات اتخذ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سلسلة جديدة من الإجراءات التحفيزية لتخفيف الضغوطات على السياسة النقدية والمالية .

المطلب الثاني : مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية – الأمريكية :

_ تعد الولايات المتحدة الأمريكية اكبر شريك تجاري للجزائر لعدة سنوات , حيث بلغ حجم التجارة في عام 2011 إلى 16,07 مليار دولار أمريكي , وبالمقابل تعتبر الجزائر ثاني شريك تجاري للولايات المتحدة في إفريقيا والعالم العربي , ولقد شهدت العلاقة التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في 2012 , نقلة نوعية , والتي تمثلت في مستوى قيمة التجارة الثنائية , والتي بلغت قيمتها إلى 17,19 مليار دولار , مع رصيد ايجابي لصالح الجزائر بقدر 13 مليار دولار أمريكي , ومع ذلك يجدر الإشارة أن النفط يشكل حوالي 97 % من صادرات الجزائر إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

1-التوجيه العام للمؤشرات: وهذا ما سنحاول معرفته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-1[1]) تطور الميزان التجاري للتجارة الخارجية الجزائرية – الأمريكية (2003 - 2012)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات / المؤشرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تصدير	4838	7578	10590	14854	18086	18998	10372	13828	15147	10613
استيراد	765	1080	1352	1420	2115	2217	2008	2089	2167	1637
ميزان تجاري	4073	6498	9238	13434	15971	16781	8364	11739	12980	8976

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي و الإحصاء التابع للمديرية العامة للجمارك

-من خلال الجدول نلاحظ أن التجارة الخارجية الجزائرية – الأمريكية خلال 2003-2012 سجلت مايلي :

- إن قيمة الصادرات سجلت ارتفاعا ملحوظا مقارنة بين عام 2012 وعام 2003,أما بالنسبة لقيمة الواردات كذلك سجلت تطور لكن مقارنة بالصادرات فهو ارتفاع قليل نسبيا مما يعني ان الميزان التجاري كان يسجل فائضا في السنوات الأخيرة, حيث سجل في 2012 فائض قدر ب13 مليار دولار حسب تقرير وزارة الشؤون الخارجية " المديرية العامة الأمريكية".

ـ و على الرغم من الأزمة المالية التي هزت العالم ما بين 2008 و2009 واصلت التجارة بين البلدين في النمو, ولقد وضعت الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية أسس للتعاون ثنائي أكثر تنوعا,حجم التبادلات التجارية في هذه الفترة ظل كما هو,هذا ما يؤكد مرة أخرى على موقف الولايات المتحدة الأمريكية كأول عميل و شريك تجاري للجزائر.

[1]-المركز الوطني للإعلام الالي و الاحصاء تابع للمديرية العامة للجمارك يوم 2013/02/11

2- التصدير:

جدول رقم (2-2)[1]: أهم صادرات الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية(2003 – 2012):

الوحدة :مليون دولار امريكي

السنوات / المجموعات الانتاجية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الموادالغذائية	0	1	1	0	1	1	2	0	1	0
الطاقة و مواد التشحيم	4815	7546	10565	14815	18075	18904	10336	13806	15128	10605
منتجات خام	0	1	2	0	1	1	0	0	0	0
منتجات نصف مصنعة	21	19	17	35	09	90	32	19	03	0
معدات زراعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
معدات صناعية	2	11	5	4	0	2	2	2	3	4
السلع الاستهلاكية الغير غذاءية	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0
الاجمالي	4838	7578	10590	14854	18086	18998	10372	13828	15535	10605

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي و الإحصاء التابع للمديرية العامة للجمارك

- من خلال الجدول نستنتج أن:

- إن صادرات الجزائر في ارتفاع ملحوظ ما بين سنة 2003-2008, حيث لوحظ انخفاض في سنة 2009 وذلك راجع للازمة العالمية في تلك الفترة و بعدها سجلت صادرات الجزائر ارتفاع ,رغم وجود ارتفاع مستمر في صادرات الجزائر إلا انه تبقى هذه الصادرات عبارة عن محروقات, حيث تمثل أهم

[1]-نفس المرجع السابق المديرية العامة للجمارك

الصادرات وهي تقدر بنسبة 97 %,أما بالنسبة للصادرات خارج مجال المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة حيث قدرت ب3 %,فيما يخص اهم المنتوجات خارج قطاع المحروقات المصدرة تتكون أساسا من منتوجات نصف مصنعة بنسبة 2,5 % وفي المرتبة الثانية, المعدات الصناعية بنسبة 0,35 % وتتبع المنتوجات الخام والمواد الغذائية بالنسبة التالية على الترتيب 0,05 % و 0,07 % , أخيرا تأتي السلع الاستهلاكية الغير غذائية والمعدات الزراعية بالنسبة التالية 0,02 % و 0 %.

3- **الاستيراد** :

الجدول رقم (1-3): جدول الواردات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية (2003 – 2012):

الوحدة:مليون دولار امريكي.

السنوات المجموعات الانتاجية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المواد الغذائية	234	350	261	302	500	395	128	115	96	210
الطاقة	72	44	60	36	47	60	80	72	11	4
منتجات خام	22	25	24	36	97	124	85	145	152	53
منتجات نصف مصنعة	100	130	124	187	182	196	194	232	281	235
معدات زراعية	0	1	2	1	1	1	1	1	1	5
معدات صناعية	266	470	799	790	1106	1052	1267	1365	1495	960
السلع الاستهلاكية	62	60	82	68	182	389	253	158	131	170
الاجمالي	765	1080	1352	1420	2115	2217	2008	2088	2167	1637

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي و الإحصاء التابع للمديرية العامة للجمارك

هذا الجدول يبين توزيع الواردات الجزائرية خلال الفترة ما بين 2003-2012 :

-حيث نلاحظ ارتفاع في قيمة الواردات خاصة في المواد الغذائية والمعدات الصناعية وكذلك في السلع الاستهلاكية الغير غذائية بنسب مرتفعة و في المقابل سجل نسب ضئيلة في الواردات خاصة المعدات الزراعية, ونلاحظ في السنوات الأخيرة أن نسبة الواردات بدأت تنخفض قليلا دلت على أن الجزائر بدأت تدرك أهمية الموضوع خاصة فيما يخص الطاقة و مواد التشحيم و المتوجات الخام.

- وعليه فان واردات الجزائر من السوق الأمريكية أساسا هي عبارة عن آلات و أدوات, منتجات صلبة , معدات كهربائية , الزيوت, البلاستيك الحبوب, المعدات الطبية, الآلات الصناعية و قطع الغيار و غيرها من المنتوجات فالمقابل تبقى صادرات الجزائر تعتمد أساسا على المنتوجات النفطية و المنتوجات النصف مصنعة.

- لذلك وجب على الجزائر اللجوء الى حل امثل لتغطية هذا الفرق في تنويع الصادرات , ذلك عن طريق الشراكة لاكتساب الخبرة في المجالات الأخرى خارج مجال المحروقات.

المطلب الثالث: أهم الاتفاقيات التجارية المبرمة في إطار الشراكة :

لقد كانت الجزائر تحقق فائض تجاريا من خلال صادراتها و لكن كانت معظم صادرتها عبارة عن محروقات, لذا قامت الجزائر بأخذ خطوات أخرى فيما يخص مؤشراتها التجارية, وهذه الخطوات كانت عبارة عن إبرام اتفاقيات تخص هذه المؤشرات التجارية و لكن تكون خارج مجال المحروقات.

1- صادرات و واردات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الشراكة:

- بما أن أغلب صادرات الجزائر كانت عبارة عن محروقات لجأت الجزائر إلى حل و هو عبارة عن شراكة خارج المحروقات في المجال التجاري, وهذا الجدول يبين ذلك.

جدول رقم (3–1): المؤشرات التجارية للجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية خارج المحروقات عن طريق الشراكة.

الوحدة: مليون دولار

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تصدير	23	32	24	39	11	94	36	22	07	04
استراد	115	76	68	68	29	110	100	33	10	455
الميزان التجاري	-92	-44	-44	-28	-18	-15	-64	-11	-03	439

المصدر: المركز الوطني للإعلام الالي و الإحصاء التابع للمديرية العامة للجمارك

-من خلال الجدول السابق نستخلص:

-إن رغم الجزائر أرادت أن تحقق فائض تجارة خارج مجال المحروقات في سنوات ما بين 2003-2011 الا انها لم تستطع , فكانت في هذه السنوات تحقق عجزا كبيرا في الميزان التجاري , وإلا أنها في سنة 2012 حققت فائضا قدر ب 4.392.343 دولار أمريكي , وذلك نتيجة السياسة التي انتهجتها الجزائر في الآونة الأخيرة في خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة والابتعاد عن الاستيراد في المنتوجات الغذائية والصناعية , واعتمد على السوق المحلي .

-وعليه نستنتج ان الفائض الذي كان يحقق في السنوات الاخيرة هو يعتمد على المحروقات , وهذا يؤكد على أن الاقتصاد الجزائري ذو بنية ضعيفة جدا .

2- الاتفاقيات المبرمة في المجال الجمركي :

-هذه الاتفاقية مبرمة بين إدارتي الجمارك الجزائرية والأمريكية , ثم توقيعها في 2 ديسمبر 2010، يقضي تبادل الخبرات في مجال الممارسات الخاصة بالإجراءات الجمركية وإدخال النظام المعلوماتي والتكوين , من اجل تشجيع التجارة ومكافحة المخالفات الجمركية بفعالية اكثر من خلال تنسيق متين في مجال الوقاية والبحث وقمع التهريب , ممارسة تبييض الاموال والجريمة المنظمة .

-وقع على وثائق الاتفاق , كل من المدير العام للجمارك من الجانب الجزائري , وسفير الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر,تنص بنود الاتفاقية على التزام الادارتين الجمركيتين الجزائرية والأمريكية

على دعم المساعدة المتبادلة لا سيما في مجال الوقاية والبحث وقمع المخالفات الجمركية , كما تنص الاتفاقية على تبادل الخبرات في مجال الممارسات الخاصة بالإجراءات الجمركية , وإدخال النظام المعلوماتي والتكوين من خلال إقامة علاقة مباشرة بين المسئولين المكلفين بالتحقيقات من اجل مكافحة التهريب والمخدرات .

وعليه فهذه الاتفاقية تعد إطارا ملائما لتعزيز الدعم التقني من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان الجمارك الجزائرية , على غرار تلك التي تم تنظيمها مؤخرا بالتنسيق مع مؤسسات أمريكية أخرى في مجال الأسلحة الكيماوية ومراقبة المسافرين وتبييض الأموال .

المبحث الثاني :الشراكة الجزائرية الامريكية في مجال الطاقة:

-باعتبار الجزائر من أهم الموردين للنفط للولايات المتحدة الأمريكية ,ذلك للمساهمة في تأمين الطاقة لهذا البلاد , حيث تقدر قيمة الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 720,000 برميل أي ما يعادل59بالمئة من احتياجاتها بالإضافة إلى 5 بالمائة من الغاز الطبيعي. و بالإضافة إلى ذلك تعد الجزائر ثاني مستفيد من الاستثمارات الأمريكية في قطاع الطاقة بعد المملكة العربية السعودية, حيث قدرت قيمة هذه الاستثمارات تحت إطار الشراكة ب 5 مليار دولار,و عليه فان هذه المبحث سيفسر أهم التشريعات في هذا المجال .و ما هي أهم المشاريع المنجزة في ظل الشراكة, وما هي أفاق هذه الشراكة التي سنتطرق لها في المبحث الثالث .

المطلب الأول:الأسس القانونية للشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات :

-لقد عرف قطاع المحروقات مجموعة من التشريعيات لتشجيع إستراتيجية الشراكة في هذا المجال , ولقد مر بعدة مراحل ,ابتداءا بقانون الاستثمار 1963 الذي أعطى أهمية بالغة للمستثمر الأجنبي بصفة عامة والشركات الأجنبية المنشاة بموجب اتفاق الشراكة بصفة خاصة , ولكن لم يكن له الأثر المنتظر نظرا لحملة التأميم التي كانت تقوم بها الجزائر في تلك الفترة ,وبعدها قامت الجزائر بتبني قانون جديد في هذا المجال وهو قانون 1966 , وتضمن عدة نقاط أهمها : استقرار النظام الجبائي , لكن هذا القانون لم يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية وخاصة اتفاقيات الشراكة لأن سياسة التأميم ظلت قائمة , وفي سنة 1982

تبنت الجزائر قانونا يتعلق بتأسيس شركات مختلطة وكيفية تسييرها , وبذلك أكدت نيتها في رفضه الاستثمار المباشر وفضلت الاستثمار عن طريق الشراكة , وأهم التشريعات التي اهتمت بشكل كبير بالشراكة في هذا المجال بدأت بما يلي :

1-قانون المحروقات 1986:

-صدر في 1986 القانون رقم 86-14 , الذي مثل الإطار القانوني لأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات , استغلالها ونقلها , حيث مكن هذا القانون الشركات الأجنبية بشكل عام والشركات الأمريكية التي ظهرت في هذا المجال بصورة واضحة بشكل خاص , من التدخل في قطاع المحروقات عن طريق الشراكة مع مؤسسة سوناطراك، التي لا تقل نسبة مساهمتها عن 51 %, بممارسة أعمال التقبية والبحث عن المحروقات ,لتحقيق هذا الاشتراك يبرم مقدما ما يلي :

-عقد يبرم بين المؤسسة الوطنية والشركة الأجنبية , ويتفق على المساهمة في الأعباء , الأخطار و النتائج ثم كيفية انتفاع الشريك الأجنبي

-بروتوكول بين الدولة و الشخص المعنوي الأجنبي , وذلك بتحديد نوعا الاشتراك مع مؤسسة سوناطراك وهي الوحيدة الحائزة على الرخصة المنجمية والالتزامات اتجاه الدولة .

-وكذلك يضمن هذا القانون مجموعة من الامتيازات والحقوق التي تتحصل عليها كل من المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي من الرسم على النشاط , جميع الضرائب الأخرى غير مذكورة والتي تفرض على نتائج الاستغلال .

2- قانون المحروقات لسنة 1991 :

-تم تعديل قانون المحروقات رقم 86-14 في سنة 1991 بصدور قانون رقم 91-21 , وتضمن أهم التعديلات التالية:

-منع الشريك الأجنبي من ممارسة انشطة نقل المحروقات بالأنابيب وترك تمويل , انجاز والاستغلال لحساب المؤسسة الوطنية سوناطراك .

-تضمنت تسهيلات تتعلق بإبرام العقود حيث يبرم مقدما عقد بين المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي دون اللجوء إلى إبرام بروتوكول بين الدولة والشريك الأجنبي, عكس ما جاء به قانون 14/86 وفي حالة فشل هذه المنازعات يتم اللجوء إلى المحاكم الدولية عكس ما كان عليه قانون 14/86, الذي كان يجبر الأطراف المتعاقدة على اللجوء إلى المحاكم الجزائرية لتسوية الخلاف.

3- قانون المحروقات لسنة 2005 :

- صدر في 2005 قانون جديد للمحروقات ,وهو قانون 07/05 الذي يهدف الى جعل القطاع أكثر انفتاحا وملائما للشراكة الأجنبية, كما تم بموجب هذا القانون إنشاء وكالتان وطنيتان مستقلتان وهما:

1.3 الوكالة الوطنية لتنمية موارد المحروقات (النفط): وهي تقوم بتسليم رخصة التنقيب لمدة أقصاها سنتين ,كما تقوم بتحديد ومنح مساحات البحث ,مراقبة مدى تطبيق عقود البحث والاستغلال ,كما تقوم بتسيير وتطوير بنوك المعلومات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.

3-2الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها :

-تدعى سلطة ضبط المحروقات حيث تتكفل بدراسة طلبات منح النقل بواسطة الأنابيب, كما تم إنشاء لدى كل وكالة محروقات هيئة استثمارية,حيث منح هذا القانون المؤسسة الوطنية حق المشاركة في عقد بحث والاستغلال إذا لم تكن طرفا متعاقد وهو حق اختياري في الاستغلال يمكن أن يصل إلى 30 %ولا يقل عن 20 %وهذا اختيار يكون مفتوحا أمامها لمدة 30 يوما

-وكذالك ينص هذا القانون على أن الشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب لها حق التصرف في حقل النفط كما تشاء ,هذا النص القانوني شكل خطرا سياسيا لأنه يسحب من الجزائر التحكم في ثرواتها وبذلك تم إلغاؤه قبل تطبيقه .

4- قانون المحروقات لسنة 2006 :

-صدر في 29 جويلية الأمر رقم 06-10 , الذي يمثل القانون الجديد للمحروقات حيث عدل وتمم القانون 2005 , تمثلت هذه التعديلات في

-تحديد نسبة المساهمة للمؤسسة الوطنية سوناطراك في عقود الشراكة ب 51 %على الأقل .

-الحفاظ على الوكالتين الوطنيتين التي تم إنشائها في إطار قانون 2005

-اشارت هذه التعديلات تحفظات من قبل الشركات الأجنبية , خاصة الشركة الأمريكية انادارکو , إلا انه حسب القانون الجزائري لا يمكن للشركات الأجنبية الانسحاب لأنها وقعت على التزامات في العقود المبرمة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك، وأي انسحاب للشركة الاجنبية ستتبعه اجراءات تعويضية لصالح المؤسسة الوطنية سوناطراك.

5- قانون المحروقات لسنة 2013:

لقد صدر في فيفري 2013 , وهو اخر القوانين التي تتحدث عن هذا القطاع , حيث جاء معدل لقانون 2006 , ولم يأتي بشيء جديد فيما يخص الشراكة , بل اكد على ضرورة المحافظة على قاعدة (51-49) التي تضمن للمؤسسة الوطنية سوناطراك حق المشاركة في اي مشروع بنسبة 51 بالمئة للمحافظة على سياسة التحكم للدولة في هذا المجال , باعتباره مجالا جد ضروري للاقتصاد الوطني .

-كما جاءت هذه التعديلات بإيجاد وتوفير حلول للشراكة لجعل الطاقات التقليدية اكثر فعالية ونجاعة واكثر حرصا للمحافظة على البيئة , مع توفر وسائل لتطوير الطاقات النظيفة , كما ستاثر هذه التغييرات في قانون المحروقات في تحسن ظروف عمل الشركات الاجنبية التي تنتشر في الجزائر , وكذلك فيما يخص الغاء الحواجز التجارية هي مرحلة لتنمية دور القطاع الخاص وتدعيم الثقة في المؤسسات الاجنبية المتواجدة في الجزائر عن طريق الشراكة .

المطلب الثانى : الشركات الامريكية المتواجدة فى الجزائر .

1-الشركات النفطية :

هي شركات الامريكية تعمل في الجزائر كجزء من قانون 14/86 تحت اطار عقود البحث والتنقيب, وهي كالاتي:

1-1 .انادارکو " ANADARKO"

-هي شركة متواجدة في الجزائر منذ التسعينات ,وهي من اكبر الشركات التي تعمل في الجزائر في مجال البحث و التنقيب ,حيث اكتشفت هذه الشركة بئرين في حاسي بركين ,ولها عدة عقود مع سوناطراك وهي كالاتي:

1-1-1 عقد البحوث والتشغيل المحروقات السائلة في الجزائر,عقد في 23 اكتوبر 1989 بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركة انادارکو وايضا وقع بروتوكول في البحث والاستغلال الهيدروكربون السائل,وكذلك في هذه السنة وقع اتفاق تعاون بين الشركة الوطنية والامريكية وصدقت عليه في 1 نوفمبر 1988[1] في الجزائر العاصمة

1-1-2- وكذلك حصلت هذه الشركة على عقد التنقيب في المحيط "خيط النسخة" دخل حيز التنفيذ في 25جانفي 1995 بين سوناطراك وشركة انادارکو

1-1-3- وفي 20 ديسمبر 1990 كذلك حصلت على عقد لاستكشاف واستغلال المحروقات بمنطقة رورد اللوح في SIF 401 A 402 ، و وقع في الجزائر العاصمة يوم 20 اكتوبر 1990.

-1-1-4 وكذلك هناك عقود لاستكشاف واستغلال السوائل الهيدروكربونية في محيط حاسى بركين وقع 10 جانفي 1990.

حيث هذه العقود في مرحلة التشغيل.

1-1-5: و هناك اتفاقية[1] للتعاون في تقييم الغاز الصخري المحتملة، و أحواض الصخر الزيتي في نفط حاسي بركين (كتلة 404 ، 208) و في بشار (في الكتل: 309، 310، 355، 356، 357، 366)، و دخلت حيز التنفيذ في 02 أكتوبر .2012

[1]-وزارة الطاقة و المناجم: قسم العلاقات الخارجية يوم:2013/03/03

2-1: كونوكوفيليبس conoco philips

و هذه الشركة لها عدة عقود في هذا المجال و نذكر منها الاتي:

1-2-1: عقد استكشاف و التنقيب، حيث تحصلت فيه شركة كونوكوفيليبس conoco philips على نسبة 65% و هو عبارة عن اكتشاف النفط في منطقة اولاد ناصر حيث اكتشف في 1996، بدأ مجال الإنتاج في 2003، و واصلت الحفر على زيادة استخراج النفط في 2011 مع الإنتهاء باكتشاف أربع (04) آبار.

2-2-1: هذا العقد كان في منطقة أوزود، شارك في هذا المشروع الشركات التالية و بالنسب التالية: سيبسا: (39.8%)، سوناطراك (36.1%)، أنادراكوا (9.2%)، كونكو (3.7%)، و هناك عدة شركات شاركت في هذا المشروع، و هو أكبر حقل نفط جزائري تم تحقيق النفطية الأولى في 2002، و واصل تطور الحفر في 2011 مع الإنتهاء من بئر واحد.

3-2-1: و كذلك لها عقد في منطقة حاسي بركين، و تساهم هذه الشركة بنسبة 16.9% مع سوناطراك 37.7/ و شركة انادارکو ب :18.1/ و هو عبارة عن مشروع الإستكشاف عن آبار في هذه المنطقة، و كذلك لخطوط تجميع و منشأة مركزية للمعالجة و تطوير الحقل و التوريد و البناء.

4-2-1 : وكذلك عقد للبحث و استغلال المحروقات في محيط أولاد ناصر الكتلة 215 و (الكتلة 405).

و كل هذه العقود في مرحلة التشغيل.

حيث هذه الشركة لها حصص في حقول النفط الرئيسية تقع في منطقة a405 في الجزائر، و يتم نقل جميع عمليات إنتاج النفط الخام من الموانئ الجزائرية و تسويقه إلى مصافي التكرير في أمريكا الشمالية و أوروبا.

3-1: هيس Hess

هذه الشركة لها عدة عقود، و لكنها برزت منذ 2001 في هذا المجال و نذكر ما يلي:

1-3-1: عقد تقاسم الإنتاج لزيادة معدل الإحتياطات النفط الخام في ودائع الأماكن التالية

d'El Gassi- El Agreb –Zotti,و لقد وقع هذا العقد في 16 أفريل 2001 بالجزائر العاصمة بين الشركة الوطنية سوناطراك و هذه الشركة هيس تحت قاعدة 49/51 , هو عقد لاستكشاف و استغلال المحروقات

-وعقد لبحوث العمليات و الهيدروكاربونات السائلة في منطقة Rhourd El Rouni (bloc401C) اختتمت في 16 أفريل 2000.

كل هذه العقود هي في مرحلة التشغيل.

هذه الشركات النفطية هي المؤهلة و العاملة في الجزائر.

و هناك شركات نفطية مؤهلة و دون مشاريع في الجزائر و هي:

- أكسيدونتال للبترول (0x4).
- المون موبيل للاستكشاف و الإنتاج.

2-شركات الخدمات :

هده الشركات الامريكية موجودة في الجزائر في اطار الخدمة المشتركة التي تم انشاؤها في اطار الشراكة مع الشركة الوطنية لخدمات الابار .(**ENSP**) و هي كالاتي :

1-bj لخدمات الابار: bj service aux puits

وهي شركة لتحفيز الابار المنتجة للنفط و الغاز في الجزائر انشات عام 1986 مع شركة الخدمات الامريكية bj service usa التي تمتلك 51/ و الشركة الوطنية لخدمات الابار(ENSP)بنسبة 49/

2-شركة هاليبرتون للخدمات:

haliburton entreprise de service aux puits(HESP)

انشات في 1999 مع شركة هاليبرتون لخدمات الطاقة و التنقيب حيث تمتلك (ENSP)نسبة 51/ من هده الشركة و شركة هاليبرتون 49/

هده الشركة (HESP) يوجد مقرها في حاسي مسعود بدأت نشاطها في 2000

3-baroidالجزائرية لخدمة الابار:

baroid algeria de service aux puits (BASP)

انشات هده الشركة في جانفي 2003 مع شركة هاليبرتون المتخصصة في تصميم ,تصنيع و توريد سوائل الحفر ,حيث تمتلك شركة هاليبرتون نسبة 60/ و 40/ للشركة الوطنية لخدمات الابار(ENSP)

4-مؤسسة يذرفورد لخدمات الابار:

weatherford entreprice de service aux puits (WESP)

أنشأت في 2006 مع يذرفورد المتخصصة في تقديم الانابيب الرئيسية,حيث تمتلك هذه الشركة حوالي 51/ أما النسبة المتبقية فهي تمتلكها الشركة الوطنية لخدمات الابار (ENSP)

5-algesco

وهي شركة جزائرية امريكية مشتركة متخصصة في صيانة توربينات الغاز أنشأت في عام 1993 باشتراك مع جنرال الكتريك 52 بالمئة ,شركة سوناطراك 24 بالمئة و شركة سونلغاز24 بالمئة ، في اطار هذا المشروع المشترك أنشئ مركز الخدمة الجديد في شهر نوفمبر 2010 في بوفاريك، يقدر حجم استثماره ب:36مليون دولار امريكي ,هذه البنية التحتية تعتبر بمثابة مركز التمييز العالمي لخدمات التوربينيات و توفير مجموعة واسعة من التكنولوجيات المتقدمة

3-شركات في مجال الكهرباء :

الشركات الامريكية العاملة في الجزائر في مجال الكهرباء هي كالاتي:

جنرال الكتريكgeneral electric شركة تي دي سي (TDC)

kbr et turbodynanucs corporation

-وهي تعمل بموجب عقود مع سونلغاز و شركات التابعة لها المتعلقة بمايلي :توفير قطع الغيار ,الهندسة,انتاج محطات توليد الكهرباء و مشاريع خطوط انابيب الغاز , الهندسة و الصيانة

-حيث تعتبر جنرال الكتريك من اكبر الشركات الامريكية التي تنشط في الجزائر ,في مشاريع قطاع الكهرباء ,أهم المشاريع التي تعمل فيها هذه الشركة هي:

*انجاز محطة توليد الكهرباء(1140MW)'skd'(koudiet addraouch)

*انجاز محطات لتوليد الكهرباء ببوتليليس (446mw)..

*الانتهاء من انجاز ثلاثة توربينات الغاز المتنقلة في مناطق الجنوب ,تمنراست ,تندوف,بني عباس

*انجاز ثلاث مشاريع لمحطات انتاج الطاقة الكهربائية ما بين2008-2009 علي التوالي في المناطق التالية:ميناء الجزائر(2/ 36MW),عنابة(2/35mw),وسط وهران(2/40mw).

ملاحظة :

اما فيما يخص العلاقات الجزائرية الامريكية في مجال الغاز, فان الجزائر تعد اول ممول للولايات المتحدة الامريكية من الغاز الطبيعي المميع ابتداء من سنة 1965 أي شراكة تجارية , توفق تصديره منذ 2008,وذلك لوجود حقول الغازفي الولايات المتحدة , ويتوقع ان تصبح الولايات المتحدة الامريكية اول مصدر لهذا الغاز في مطلع 2030.

المطلب الثالث: أنواع عقود الشراكة في هذا المجال:

-تعتبر المؤسسة الوطنية "سوناطراك" هي المؤسسة الرئيسية في مجال الشراكة ,حيث توجهت بإبرام عقود في إطار الشراكة بكل ما يشمله النشاط البترولي منذ بداية الاستكشاف المنبع إلى البتروكيمياء "المصب"، و للاستفادة من ما تجلبه هذه الشركات و عليه فإن أشكال الشراكة التي انتهجتها هذه المؤسسة هي كالآتي: **عقود التنقيب، عقود البحث و عقود الاستكشاف**

-و في الآونة الاخيرة لجأت إلى عقود الخدمات و هي عبارة عن شركات مختلطة في ميادين الهندسة و صيانة التجهيزات، تصليح القنوات و الصيانة ...، و لمعرفة طبيعة العمل و أنواع العقود المبرمة بين المؤسسة الوطنية "سوناطراك" و الشركات الأمريكية التي تم ذكرها سابقا هي كالآتي:

1-الاشتراك بالمساهمة:

حيث يفرض هذا الاشتراك على الشريك الأمريكي أن ينشأ شركة تجارية خاضعة للقانون الجزائري كما جاء في المادة 21/91 من القانون و يكون مقرها الرئيسي بالجزائر، حيث يقوم الشريك بتمويل استثمارات التطوير و الاستغلال حسب نسبة مساهمته في الشراكة، و يقوم أيضا بضمان نقل المحروقات المستخرجة في

الحقول,حيث يتحمل الشريك كل الأخطار المتعلقة بالبحث و التطوير كما يتحمل أيضا الضرائب و الرسوم على النتائج، و هذا النوع من الشراكة لم يحقق نجاحا كبيرا بين المؤسسة الوطنية و الشركات الأمريكية .

2-الإشتراك بإنشاء شركة تجارية بالأسهم:

في هذا الشكل يجب على الشريك انشاء شريكة تجارية بالسهم خاضعة للقانون الجزائري التجاري، حيث نميز حالتين في هذا النوع من الشراكة :

الحالة الأولى: إذا كان الاتفاق هو توزيع الإنتاج في الحقول، فإن الشريك مجبر على دفع الضرائب و الرسوم على حصته من الإنتاج.

الحالة الثانية: إذا كان الإتفاق يتمثل في توزيع الأرباح بعد بيع الإنتاج الموجود في الحقول المستكشفة فإن حصة الشريك تكون صافية من الضرائب و على الشريك تحمل كل التكاليف.

3-الإشتراك بعقود الخدمة:

يمكن الاشتراك بعقود الخدمة في الحالتين الآتيتين:

الحالة الأولى: شراكة بعقد الخدمة ذات الخطر، في هذه الحالة يقبل الشريك الخطر، و ذلك نتيجة أن عملية البحث تستبعد كل إمكانية تسديد المصاريف المدفوعة للمجهودات، و تقديم الأجرة في حالة عدم اكتشاف الحقل.

الحالة الثانية: الإشتراك بعقد الخدمة بدون خطر، حيث يلعب الشريك في هذه الحالة دور المقاول، إذ يضع تحت تصرف سوناطراك كل التجهيزات و التقنيات التي تحتاجها مقابل دفع الحق حسب عقد الشراكة.

4-الإشتراك بعقد تقاسم الإنتاج:

يعد هذا العقد الأكثر استعمالا في الجزائر مع الشركات الأمريكية، حيث في هذا النوع من الشراكة يملك البلد المضيف كل ما هو في باطن الأرض و ما يخرج منه و تتحمل الشركة الأمريكية خطر التنقيب و التطور مع تقديم مبالغ مالية سالفا و التي تعوضها بحصة من العناصر الثلاثة:

- استرجاع التكلفة
- اقتسام الإنتاج بين الدولة ,الشركة الأمريكية و سوناطراك.
- الضريبة على الدخل.

حيث تكون شركة الوطنية سوناطراك كوسيط و بإمكان الدولة ان تشارك في عقد اقتسام الإنتاج و مدة العقد تتراوح ما بين 20-25 سنة، بما فيها فترة التنقيب.

أما بالنسبة لتعويض التكاليف تتكون بالنسبة للشريك في شكل نسبة من المبيعات النفطية تتراوح ما بين 20 % و 40% من الإنتاج الإجمالي، ثم يقتسم الربح بين الشركة الوطنية و الشريك حسب النسب المحددة في العقد و يمكن دفع الضرائب على الدخل من قبل الشركة الوطنية.

المبحث الثالث : أهم المشاريع المستقبلية وآفاق هذه الشراكة

- لتعزيز الحوار والتفاهم والتعاون بين البلدين , في إطار الشراكة , قامت الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بدراسة عدة مشاريع في هذا المجال , من أهمها نذكر ما يلي :

المطلب الأول : مشروع جزائري – أمريكي من أجل تدعيم الإنتاج البترولي للجزائر.

هو مشروع مشترك بين سوناطراك وشريكه الأمريكي أناداركوا , وهو عبارة عن إشارة انطلاق الانتاج بحقل المرك , وهو مشروع ضخم من شأنه أن يدعم الإنتاج البترولي للجزائر ,إنطلاق هذا المشروع في 7 ماي 2013 .

حيث سيصبح حقل المرك الذي يقع بحوض بركين بولاية إليزي ,محركا إستراتيجيا للتنمية التي باشرها مجمع سوناطراك من أجل رفع طاقاته الإنتاجية وإحتياطاته البترولية في إطار الشراكة .

وسينتج حقل المرك 127.000 برميل يوميا من البترول و 30.000 برميل يوميا من غاز البترول المميع , علما أنه حاليا ينتج حوالي 12.000 برميل يوميا فيما سيعمل بكامل طاقاته عند نهاية سنة 2013.

وتقدم سوناطراك وأناداركوا هذا المشروع الذي بادرتا به على أنه مشروع مكمل لمشروع بركين الذي شرع في العمل سنة 1998 , حيث سيساهم في رفع إنتاج حوض بركين إلى أكثر من 300.000 برميل من

المحروقات يوميا ,أي أهم إنتاج بعد حاسي مسعود .

ويضم هذا الحقل في إطار الشراكة أربعة حقول وفي المرك , خيط تيميسا ,المرك الشمالي والمرك الجنوبي , وقد تم تطوير حقل المرك , الذي يعد مشروعا مبتكراَ من حيث إسترجاع الآبار وتسير البيئة حسب آخر التكنولوجيات المستعملة في العالم في مجال تفعيل إنتاج الحقول والمراقبة .

وسينتج هذا الحقل كلا من البيترول و غاز البيترول المميع ,فيما سيتم إعادة ضخ الغاز المستخرج في الحقول من أجل تعزيز مستوى إنتاجها .

ويضم هذا المصنع الذي أنشيء لهذا الغرض وحدتين لمعالجة البترول و المكثفات ب 63500 برميل يوميا ووحدة ثالثة لمعالجة الغاز ب 17 مليون متر مكعب يوميا إضافة الى نظام تخزين يقدر ب 300.000 برميل من البترول و 75000 برميل من المكثفات و 6290 برميل من غاز البترول المميع.

المطلب الثاني : مشروع بناء أكبر محطة لتوليد الكهرباء في افريقيا بالجزائر .

وهو مشروع قيد الدراسة وهو تعاون من شركة أمريكية لإنجاز أكبر محطة توليد الكهرباء في إفريقيا ,حيث لم تحدد قيمة المشروع لحد الآن .

وقامت المؤسسة الوطنية سونلغاز لإنتاج وتسويق الكهرباء والغاز بوضع أكبر عقد ممكن في توليد الكهرباء بطاقة 8400 ميجاوات مع شركة جنرال الكتريك الأمريكية ,وحسب ما جاء في العقد فإن المؤسسة الوطنية سونلغاز تلزم هذه الشركة بإنشاء محطات و كذلك مصنع كبير لهذا الغرض , وفي هذا السياق أعلنت المؤسسة الوطنية سونلغاز عن استثمار

بقيمة 5.4 مليار دولار إلى غاية 2022 .

وهناك مشاريع أخرى في هذا المجال من قبل الشركة الأمريكية Solar –turbines

وهو مشروع قيد الإنجاز وهو عبارة عن مشروع إنجاز محطتين لتمرير الكهرباء في عين أمناس و إيليزي .

وللشركة الأمريكية جنرال الكتريك « GE » مشاريع طاقوية بقيمة 2.7 مليار دولار سنة 2013 , لإنجاز محطات كهرباء , علما أن هذه الشركة متواجدة في بلدنا منذ 1971.

المطلب الثالث : آفاق الشراكة الجزائرية – الأمريكية في مجال المحروقات :

وهي عبارة عن مقترحات لتطوير التعاون في هذا المجال مع الولايات المتحدة وجاءت في النقاط التالية :

1– تطوير الشراكة في الصناعات وخدمات الطاقة

وذلك عن طريق تشجيع الشركات المتخصصة في مجال خدمات الطاقة للإستقرار في الجزائر , وحدها أو في إطار الشراكة ,ما في ذلك تصنيع وتوليد المعدات ,الصيانة , إعادة تأهيل وتجديد معدات الغاز والكهرباء (خطوط الأنابيب ,مجمع الغاز الطبيعي , GNL;محطات توليد الكهرباء ,وحدات البيتروكيماويات ,مصفاة ...).

2– تطوير التعاون التكنولوجي وتبادل الخبرات :

–وفي هذا المجال ,يكون بتكثيف التعاون في مجال تكنولوجيا الطاقة وتبادل التجارب والخبرات ,وفرص التعاون هي :

–تبادل الخبرات والتجارب في البحث والتطوير بمجال الطاقة ,الإعلام والإتصال لتطوير المهارات وإكتساب المهارات التكنولوجية .

–إدخال التكنولوجية الأمريكية الحديثة في قطاع الطاقة , لا سيما في مجال تطوير الموارد غير التقليدية .

– تبادل الخبرات والتجارب في مجال السلامة والأمن في مجال الطاقة ,النفط والغاز

– تبادل الخبرات في مجال التنمية المستدامة وحماية ا البيئة.

–التدريب المناسب والتركيز على القضايا ذات الأولية التي تم تحديدها في قطاع الطاقة.

3–تطوير الشراكة في مجال الصحة والسلامة (HSE) :

تطوير تقنيات التخلص من النفايات الخطرة والسامة (الحرق ,مدافن النفايات ,التدمير المشبع لزئبق الغاز الطبيعي المسال ,ثنائي الفينيل متعدد الكلور Le PCB ....).

– إدارة المخاطر التكنولوجية (على سبيل المثال ,تأمين محطات نقل النفط والغاز).

– تطوير وتحسين من حرق الغاز في مجمع GNL و GPL.

– خلق مشاريع مشتركة في رصد التلوث .

4- تطوير وتعزيز الشراكات في مجال التدريب :

- التعاون والشراكات مع المختبرات ,معاهد البحوث والجامعات لتطوير مجالات البحث ,وخاصة في مجال التكرير ,بيتروكيماويات ,تسييل الغاز الطبيعي والموارد الغير تقليدية.
- تدريب الباحث في مختلف مجالات النفط والغاز
- وضع برامج تدريبية للمهندسين والفنيين في مجال صناعة النفط
- التعاون في إنشاء وتطوير مراكز التدريب مشتركة متخصصة في تكنولوجيات الطاقة من المصب والمنبع .
- تدريب المتدربين على تكنولوجيات حديثة .
- تعزير القدرات الإدارية والصيانة في مجال الطاقة ,النفط والغاز.

خاتمة الفصل الثاني :

- إن الإمكانيات الطبيعية والثروات التي تزخر بها الجزائر تعتبر رصيدا لإقامة شراكات فاعلة مع الولايات المتحدة الأمريكية , خاصة في ظل التعديلات والتحفيزات الذي يشهده مجال الطاقة والمحروقات .

-وعلى هذا الأساس لقد عرفت مرحلة التسعيينيات بداية تواجد الشركات الأمريكية بالجزائر ,خاصة في مجال الإستكشاف و إستخراج المحروقات , وظل هذا التواجد مستمراً رغم الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر في تلك الفترة.

-وبما أن الإقتصاد الجزائري يعتمد أساسا على صادرات النفط خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية , وأغلبية الاستثمارات الأمريكية في إطار الشراكة هي إستثمارات في مجال المحروقات ,لذا كان على البلدين إتخاذ خطوة جديدة إي بمعنى آخر إيجاد منعطف جديد في العلاقات الإقتصادية الجزائرية – الأمريكية في ظل الشراكة أي الإهتمام أكثر بالقطاعات خارج مجال المحروقات .

-وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثالث وهو أهم المشاريع المبرمة خارج مجال المحروقات وذلك لتنويع إقتصاد الجزائر .

الفصل الثالث

أهم الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية خارج مجال المحروقات

تمهيد:

من خلال ما سبق نجد أن صادرات الجزائر تتكون في أغلبها عن صادرات المحروقات و أغلب الاستثمارات الأمريكية هي عبارة عن شراكة نفطية، و لقد كان لانخفاض سعر النفط انعكاسات مالية معتبرة على الجزائر، لذا كان على الجزائر إعادة النظر لسياستها الاستثمارية في ظل الشراكة الجزائرية – الأمريكية لذا لجأت الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية ,باتخاذ منحنى جديد بالنسبة لعلاقاتها الاقتصادية و المتمثلة في إبرام اتفاقيات خارج مجال المحروقات و هذا ما سنتطرق له بالتفصيل في هذا الفصل.

المبحث الأول: أهم الهيئات و التشريعات التي تنظم الشراكة الجزائرية – الأمريكية خارج مجال الطاقة.

لتنظم الجزائر شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية قامت بإدخال تعديلات على القوانين لجذب المستثمر الأمريكي، و إقامة عدة لقاءات و مؤتمرات لإعطاء منعطف جديد لهذه الشراكة و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأسس القانونية للشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات.

أصدرت الجزائر عدة أوامر و مراسيم، تتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي بصفة عامة، الشراكة الأجنبية بصفة خاصة و توسيع نطاق هذه الشراكة في الجزائر خارج قطاع المحروقات و لقد عرفت هذه القوانين عدة تعديلات، تهدف كلها إلى كيفية جلب المستثمر الأجنبي و الانفتاح على الشراكة الأجنبية خاصة المتعلقة بالشراكة خارج قطاع المحروقات، باعتبار أن سياسة الشراكة في مجالات أخرى تعرف نسب ضئيلة في المشاركة من قبل الشركات الأجنبية و خاصة الشركات الأمريكية.

1-قانون النقد و القرض لسنة 1990

صدر في سنة 1990، نص هذا القانون على مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي و فتح الشراكة المالية من خلال حرية إنشاء بنوك و المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، حيث يعد هذا القانون نقطة بداية لتكريس مبدأ الانفتاح لصالح رؤوس الأموال الأجنبية من قبل الدولة و لقد عرف عدة تعديلات.

2-قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993[1]:

صدر المرسوم التشريعي رقم 93/ 12، حيث يهدف هذا المرسوم إلى تحرير الاقتصاد الوطني، بإرساء قواعد اقتصاد السوق حيث فتحت الجزائر الباب للرأس المال الأجنبي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، و هدفه هو ترقية الاستثمارات الأجنبية خارج مجال المحروقات.

3-قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001:

يندرج الأمر رقم 03/01 الصادر في 30 أوت 2001، أنشئ بموجب هذا القانون ثلاثة أجهزة استثمارية، التي تعمل على تشجيع و ترقية الشراكة و هي:

3-1- المجلس الوطني للاستثمار:

هو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار، و هو يتكفل ففي الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الشريك الأجنبي, كذا الفصل في المزايا الممنوعة في إطار الاستثمار و الشراكة و أيضا تحديد المناطق ذات الأولوية في استفادة من الامتيازات.

3-2- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)

هي وكالة تتولى مهمة ضمان ترقية الاستثمارات الأجنبية من خلال سياسة الشراكة، و ذلك من خلال تطويرها و متابعتها، و ظهرت مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI) من خلال بورصة الشراكة التي تشجع الشراكة بين المستثمرين لأجانب و المؤسسات الوطنية، و ذلك لتسهيل الاتصالات بين حاملي المشاريع الاستثمارية الوطنية و الأجانب، و ضمان تطابق المشاريع مع

[1] الطالبة: أوشن ليلى - مذكر لنيل شهادة ماجستير في القانون بعنوان "الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائر، من إعداد: 2011/01/22، بجامعة تيزي وزو، كلية الحقوق صفحة24

السياسات التنموية للبلاد و احترام أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2009، و ظهرت هذه البورصة في 2006، حيث أجبرت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، الشريك الأجنبي على التعامل مع الشريك المحلي و ذلك لتشجيع الاستثمار و استفادة الشريك المحلي من خبرات و تجارب الشريك الأجنبي و الاحتكاك به مباشرة.

4-الأمر رقم 08/06

تم تعديل قانون رقم 08/01 بإصدار نص جديد لتشجيع الاستثمار و هو قانون رقم 08/06، الذي نص على منح امتيازات للمستثمرين الوطنيين و الأجانب، فهو لا يميز بين المستثمر الأجنبي و الوطني، من حيث الحقوق و الالتزامات، و هذا ما جعله مشجع و محفز لاستقطاب الشركات الأجنبية في ظل الشراكة، كما أن الجزائر وقعت عدة اتفاقيات ثنائية لتشجيع الاستثمارات مع دول عديدة.

المطلب الثاني: الدورة الأولى للحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي بواشنطن 19 أكتوبر 2012

لقد عقدت هذه الدول الدورة في[1] واشنطن، 19 أكتوبر 2012، و هي الدورة الأولى للحوار الاستراتيجي بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية,و قد نوقش هذا الحوار في إطار هادف لتبادل و تثمين العلاقات بين البلدين على المدى الطويل و إعطاء بعد إستراتيجي لهذا الحوار، حيث أن فكرة إنشاء هذه الآلية كانت من قبل السيد رئيس الجمهورية و وزيرة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هيلاري كلينتون، التي قامت بزيارة للجزائر في فيفري 2012 في الجزائر العاصمة.

[1] وزارة الشؤون الخارجية – المديرية العامة الأمريكية: يوم2013/04/24

حيث أن في هذه الدورة قدم الوفد الجزائري عرضا عن الإصلاحات في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، و سلط الضوء على فرص الأعمال و الاستثمار في الجزائر, كان هذا العرض يتضمن عدة نقاط أهمها:

- **قطاع السكن:**

و قد استحضر قطاع السكن في هذه الدورة، و التي كانت غياب الشركات الأمريكية في هذا المجال، حيث قام الوفد الجزائر بعض البرنامج الرئيسي لبناء المساكن في الجزائر، و دعت الشركات الأمريكية للمشاركات في تنفيذ هذا البرنامج و هذا بعد اقتراحه.

و كذلك كان هناك أمور أخرى نوقشت في هذه الدورة من بينها:

- اتفاق TIFA و الذي اتفق فيه الطرفان أن آلية التشاور، تاريخ المقترحات و جدول للأعمال، سوف يناقش عبر القنوات الدبلوماسية.

-و كذلك ناقشوا موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث أكد الوفد الجزائري على التزام الجزائر للعملية في حين أكدوا على أهمية رؤية الجانب الأمريكي لتجنب فرض البلدان في عمليات الالتزامات للانضمام، أن أعضاء منظمة التجارة العالمية نفسها لا تنطبق في سياق النظام التجاري متعدد الأطراف و كذلك زيارة وزير التجارة الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة هذا الموضوع في 16-19 ديسمبر2012.

المطلب الثالث: المنتدى الأول للشراكة مع الجالية العلمية الجزائرية المقيمة بالولايات المتحدة الأمريكية.

-هذا المشروع عبارة عن إشراك الجالية الجزائرية المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية[1] في مشاريع البحث و التنمية في الجزائر , ذلك عن طريق تقديم الدعم الكامل في عدة قطاعات و تحديد خارطة الطريق لعلاقة دائمة بينهم و بين الوطن الأم, لمساعدة حاملي المشاريع الاستثمارية على تطويرها و تسخير خبرتهم لتطوير عدة قطاعات و نشاطات اقتصادية,هذا اللقاء الذي عقد في أفريل 2012 بالجزائر العاصمة بفندق هيلتون دام يومين لإقامة برنامج شامل و منسجم لخلق محيط ملائم لتوفير نظام اقتصادي مثالي من أجل ترقية الاستثمارات الناشئة، هذا المنتدى الأول من نوعه سيساهم بشكل كبير من نقل خبرات و التجارب الميدانية لهذه الجالية للمؤسسات الوطنية خاصة الناشئة قصد خلق مناصب شغل، تشجيع الشباب على تجسيد أفكارهم و إنشاء مشاريعهم على أرض الواقع.

-ضم هذا الوفد الذي جاء للإطلاع على إمكانية تقديم المساعدة و الخبرة، حوالي 35 جزائريا،منهم من أقام مشاريع أو ساهم في مجال التطوير في اكبر منطقة تكنولوجية و علمية "سيلسكون فالي" بالولايات المتحدة الأمريكية، و التزموا بتحويل معارفهم و مصاحبة أصحاب المشاريع في الجزائر، و في نقل جزء من نشاطاتهم و استثماراتهم إذا ما توفرت الظروف الملائمة,حيث سيكون هذا المستوى منطلق تعاون لتشجيع إنشاء المؤسسات ناشئة للشباب المختص في نشر و إدخال الابتكار في الاقتصاد الوطني, هذا اللقاء تضمن النقاط التالية التي يسعى لها كل حاضر في هذ الملتقي:

[1] Publication trimestrielle du ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement. Avril 2012, page : 48

- تقديم مقترحات و عروض قابلة للاستغلال في الجزائر و كذلك تقديم الدعم و المصاحبة للمشاريع الصغيرة و تأطير الشباب المقاول.
- تنفيذ مشروع تمويل حاملي مشاريع من الجزائريين في الولايات المتحدة الأمريكية، و أنه تم قبول 10 مشاريع من مجموع 15 ، حيث تم تمويل و مصاحبة 5 مشاريع من قبل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في إطار تأسيس المؤسسات الصغيرة.
- بداية تجسيد ثلاث مشاريع استثمارية إضافة إلى 60 حامل مشروع في قطب سيدي عبد الله ، و مشروعات لإقامة 4 حضانات استثمارية في كل من: ورقلة، عنابة، تيزي وزو و وهران.
- كيفية تطوير البحوث و تطوير المعلوماتية.
- فيما يخص الصناعة، فقد تناول هذا اللقاء عن ترقب توقيع عدة اتفاقيات بين المؤسسات العمومية و ممثلي الجالية الجزائرية في الولايات المتحدة الأمريكية لتسهيل تأسيس مؤسسات مصغرة، و كذلك توقيع اتفاقية تعاون بين المؤسسات الجزائرية – الأمريكية و حضانة سيدي عبد الله الجديدة و مشتملة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، استحداث مؤسسات صغيرة و متوسطة لصناعة التجهيزات و الآلات الصناعية المستعملة للطاقات المتجددة .
- أما بالنسبةللبريد و التكنولوجيات للإعلام و الاتصال، وجوب إقامة عدة حضانات و توفير فضاءات الملائمة للتطوير، تأطير الشباب من حاملي المشاريع و كذلك إقامة أكاديمية افتراضية في هذا المجال.
- الإعلان عن تنصيب لجنة وزارية مشتركة لإعداد خارطة طريق تسمح بإقامة مشاريع ملموسة للجالية الجزائرية في الولايات المتحدة الأمريكية في تأسيس و ترقية المؤسسات الصغيرة في

الجزائر، حيث هذه اللجنة ستضم ممثلي المؤسسات العمومية المعنية بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ممثلي عن الجمعية الدولية للجزائريين المقيمين بالخارج علما أن هذه الجمعية أنشأت في فيفري 2011,تضم حوالي 100 عضو في العالم تسعى إلى المساهمة في بناء اقتصاد جزائري ناشئ , قوي و زاهر حيث تقترح هذه الجمعية استراتيجيات تتعلق بتنمية الأدوات من أجل تسهيل علاقة تعاون بين الجالية الجزائرية في العالم و الشباب المقاولين الجزائريين من جهة أخرى في فرص الاستثمار في كل من قطاع البناء، الري و تكنولوجيا الإعلام.

– لهذا قررت هذه النخبة من الجالية الجزائرية المقيمة بالولايات المتحدة الأمريكية و بعض شخصيات الاقتصادية الجزائرية فيما يلي[1]:

- وجود سلسلة من اللقاءات التي ستنظم مع خبراء و مختصين و متعاملين جزائريين تباعا في الجزائر, لتقديم مقترحات دعم مشاريع في مختلف التخصصات.
- تنظيم ملتقى دولي يجمع الفئات من المتعاملين الجزائريين بالمهجر و تفعيل عمل الجمعية التي تضم المتعاملين، و خبراء و الأخصائيين من عدة قطاعات و تخصصات في أوربا و شمال أمريكا ,يتم ربطهم بشبكة تواصل تضمن تنسيقا في تحركاته ,و تسعى الجمعية إلى تقديم خارطة طريق و برامج كاملة يشمل ما يمكن أن يقدمه هؤلاء لفائدة الاقتصاد الجزائري ,سواء على مستوى مصاحبة و التكوين، التأهيل أو تحويل المعارف التكنولوجية.

[1] Publication trimestrielle du ministère de l’industrie,(la meme source) page : 26-27

- ضرورة تحديد مسعى منسجم لتعزيز السياسة الوطنية لترقية المؤسسات الناشئة و إنشاء محيط اقتصادي ملائم من شأنه أن يساعد على تآزر و إشراك الفعالين الأساسيين و المعنيين.
- يعتزم جامعيون و غيرهم من الكفاءات الجزائرية – الأمريكية، إنشاء صندوق خاصة لتمويل مشاريع يقوم جامعيون شباب بإطلاقها بالجزائر في مجال التكنولوجيات, الإعلام الاتصال و الطاقة المتجددة, حيث ستمنح مساعدة مالية للمؤسسات المصغرة و المتوسطة القادرة على التطور لتصبح مؤسسة تنافسية، سيحمل تسمية (كاسبا بيزنيس أنجل) ,سيمول في البداية بميزانية تفوق بـ 100 مليون دج .
- إرساء شراكات "عام ، خاص" بمساهمة السلطات العمومية التي وفرت جميع الآليات و القوانين الضرورية من أجل التشجيع علي تطوير هذه المؤسسات.
- إطلاق مشروع شبكة متنوعة للشراكة بين الشتات الجزائري في العالم و بلدهم الأصلي، يهدف إلى تعزيز الشراكة في مختلف المجالات من خلال نقل المهارة إلى جميع القطاعات الجزائرية خاصة المقاولين و الجامعيين من أجل مرافقتهم و ضمان نجاح مشاريعهم.
- التوجه نحو اقتصاد منتج خارج قطاع المحروقات.
- و كذلك تطرق بعض الحاضرين في هذا اللقاء, إلى العراقيل التي يوجهوها في الجزائر:
- عدم استقرار القانون الذي يمنعهم من تطوير رؤيتهم على المدين المتوسط و الطويل.
- الدعوى إلى تقليص منح السجل التجاري حيث مثل هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ يوما واحدا، و أسبوعين في فرنسا في حين تمتد هذه الفترة في الجزائر من ثلاثة إلى ستة أشهر.

- حيث أجمع ممثلو أعضاء الجالية الجزائرية المقيمة بالولايات المتحدة الأمريكية أنهم عازمون على رفع التحدي و تقديم كل ما في وسعهم لوضع برنامج عمل طموح يهدف أساسا إلى خلق مؤسسات ناشئة يشرف عليها الشباب,بما أن الجزائر تتوفر على محيط متعدد الأبعاد و ملائم لبلوغ الأهداف و هذا يسمح لها بتحسين المستوى الاقتصادي و خلق مناصب شغل خاصة، و كذلك يسمح لها بأن تصبح أحد الفاعلين العالميين الناشئين اقتصاديا في غضون العشرين سنة المقبلة إلى جانب الصين، البرازيل و تركيا.

المبحث الثاني: أهم مشاريع الشراكة ذات الطابع الاجتماعي.

لقد أطلقت الجزائر عدة مشاريع ذات طابع اجتماعي، وكان للولايات المتحدة الأمريكية نسبة من هذه المشاريع حيث كانت هذه المشاريع من أهم الانجازات التي عملت عليها الجزائر، و نذكر منها ما يلي:

المطلب الأول: الشراكة الجزائرية – الأمريكية في مجال الصحة

لقد تم إبرام اتفاقيات في هذا المجال، و من أهم هذه العقود نذكر ما يلي:

-مشروع الكتلة الحيوية سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة [1]هو من أهم الاتفاقيات المختومة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصحة، حيث هو عبارة عن بروتوكول شراكة في مجال البيوتكنولوجي، دخل حيز التنفيذي 21 أفريل 2012. و يشارك في هذا المشروع وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، وزارة الصناعة و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و ترقية الاستثمار, وزارة العمل، وزارة الضمان الاجتماعي و وزارة التهيئة العمرانية و البيئة، بالإضافة إلى تسعة مخابر أمريكية رائدة في المجال البيوتكنولوجي، حتى تصنف الجزائر ضمن الدول الرائدة في المجال البيوتكنولوجي و ممثلة لمنطقة

[1] -وزارة الشؤون الخارجية- المديرية العامة الأمريكية: يوم2013/04/25

-

الشرق الأوسط و إفريقيا,حيث تصبح رابع قطب استراتيجي في مجال الصيدلية و البيوتكنولوجي في العالم، بعد سنغافورة في آسيا، إيرلندا بأوربا و بوسطن بأمريكا، هذا القطب تجديد سيغطي في آفاق 2020 الاحتياجات الوطنية من ناحية إنتاج الأدوية , كذا الشرق الأوسط و القارة الإفريقية.

ان هذا المشروع هدفه الرئيسي هو جعل الجزائر رمز للصيدلانية الحيوية الإقليمية، و لقد مر هذا العقد بعدة مراحل أهمها:[1]

- أول خطوة في هذا المشروع توقيع مذكرة تفاهم في جوان 2011 بين وزارة الصحة و الجمعية الأمريكية فرما، التي تضم مخابر بحث و صناعة الأدوية في الولايات المتحدة الأمريكية. لوضع حجر الأساس هذا القطب بمدينة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة في جويلية في نفس السنة.
- توقيع اتفاقية بين وزارة الصحة و جامعة هارفارد في 28 جوان 2011 ببوسطن واشنطن، بتطوير سوق الأدوية و خلق جسور تعاون في ميدان التكوين، التسيير و البحث الأساسي بالنظر إلى ارتفاع عدد المصابين بالأمراض غير منتقلة على غرار السكري , السرطان و أمراض الأطفال.
- و ما بين 18 إلى 21 جوان من نفس السنة في الولايات المتحدة الأمريكية عقد لقاء بين وزير الصحة , الوفد الوزاري و كبار مسئولي عدة مؤسسات صيدلانية بواشنطن، معهد الطب لهارفارد، معهد علم السرطان ببوسطن، معهد البحث الطبي، تندرج هذه اللقاءات في إطار التحضير لإطلاق القطب البيوتكنولوجي بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة.
- تبعه اجتماع عقد بواشنطن مع مسيري المؤسسات الصناعية و البحث الصيدلاني الأمريكي و وزير الصحة الذي وقع في هذا اللقاء عقد اتفاق[2] القطب البيوتكنولوجي في أوت 2011، و في هذا الاجتماع

[1] - الموقع الالكتروني: www.us-algeria.org اطلع عليه يوم: 13 ماي 2013 على الساعة 18:00
[2] - الموقع الالكتروني: www.us-Algeria.org أطلع عليه يوم: 13 ماي 2013 على الساعة 19:30

استفسر أحد مسؤولي أمريكي بشأن وسائل متعلقة بحماية براءة الملكية الفكرية و تسجيل الأدوية المصنوعة و التقييدات المطبقة على الواردات، و كانت الإجابة من قبل وزير الصحة كالآتي: "لضمان الحماية لمعطيات براءة الملكية الفكرية و بالنسبة للواردات لا يوجد أي قيد بل قواعد لابد من احترامها، ميسرا إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي و الواردات, في 05 ديسمبر 2011، كان هناك لقاء بين رئيس مجلس رجال الأعمال الجزائري – الأمريكي و مسئولي الحكومة الأمريكية و خبراء الصيدلانية البيولوجية في مؤتمر حول الشراكة الجزائرية، و تضمن خطوات جعل الجزائر في شمال إفريقيا رمز من حيث الصيدلانية البيولوجية و الصحية في المنطقة مع مطلع 2020, في نفس السياق تم مناقشة فرص الابتكار للبحوث و توسعت في الجزائر ,بالإضافة إلى تطوير وسائل لإطلاق برامج لزيادة التبادل الأكاديمي و التدريب، و القدرة على تشجيع من خلال تحسين بيئة الأعمال.

- في 21 أفريل 2012 تم التوقيع النهائي لهذا العقد حيث اتفقوا على أن في شهر جوان يتم الشروع في أشغال البناء هذا القطب.

و لقد جاء هذا الاتفاق على النقاط التالية[1]:

- إرسال فريق جزائري قصد التكوين إلى كل من ايرلندا و بوسطن لتمكين من الاطلاع عن قرب عن ما تم انجازه بهذا القطبين المختصين في البيوتكنولوجي.
- بعث وفد أمريكي مكون من 30 طبيب أمريكي من أصل جزائري بالزيارة إلى موقع القطب للمساهمة في تقدم المشروع.

[1]- وزارة الشؤون الخارجية : المديرية العامة الأمريكية يوم:2013/04/28

- انضمام مجمع صيدال إلى مجلس المخابر الصيدلانية الأمريكية كعضو يمثل الجزائر في هذا المجلس.
- إرسال دفعة باحثين جزائريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2012، و هذه العملية في الأولى من نوعها بالنسبة للقطاع و هذا يعتبر عهدا جديدا في الاحترافية من خلال هذه الشراكة.
- مرسوم وزاري لمتابعة الشراكة الجزائرية – الأمريكية في مجال صناعة الأدوية، و وجود لجنة تعمل على توفير أرضية العمل، و الشروط اللازمة لتجسيد هذه الشراكة من خلال وضع رزنامة عمل محكمين و التنسيق مع نظرتها الأمريكية لتطبيق المشروع في أقرب الآجال,بالإضافة إلى هذا القطب من المتوقع إنشاء شركات ناشئة و منصات بحوث لتشجيع الاستثمار و دعم إنشاء حاضنات التكنولوجيا الأمريكية , على هذا الأساس قامت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بافتتاح ورشة عمل تدريبية في اللغة الانجليزية لتشجيع الباحثين الجزائريين في مجال التكنولوجيات الحديثة.
- تحديث اللوائح المتعلقة بهذا المجال و الامتثال للمعايير الدولية من أجل تسهيل هذه الشراكة.
- جانفي 2013 بداية مشروع التعاون بين الجزائر , الجامعات الطبية و المختبرات الأمريكية لإطلاق سلسلة من مشاريع الشراكة على المدى القصيرو الطويل.
- و في هذا الإطار تم إبرام 07 اتفاقيات مع 09 مخابر أمريكية و على هذا الصدد تم تشكيل لجنة مختلطة، و ذلك كوضع حد للتلاعب في فواتير الاستيراد الدواء من قبل المستثمرين في سوق الأدوية، من خلال هذا المشروع يمكن للجزائر خلال 2014 – 2015 من التغطية الوطنية لإنتاج الدواء بنسبة 70% و هذا يعني الاستغناء عن استيراد الدواء من الخارج لاسيما و أن الجزائر تتوفر علي وحدات إنتاج الدواء معروفة لها كفاءة مهنية و نوعية في الإنتاج حيث تهدف هذه الشراكة إلى[1]:

[1] - الموقع الالكترونيwww.gewater .com/أطلع عليه يوم: 14 ماي 2013 على الساعة 11:30.

- إقامة شراكة طويلة الأمد بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في مجال البحث و التطوير، و الهدف النهائي هو تمكين الجزائر في 2020 من ابتكار جزيئات جديدة لعلاج السرطان و السكري.
- تحرير الجزائر من أن تظل بلدا مستوردا و مستهلكا للأدوية، بل عليها التقدم بالنظر إلى كفاءاتها و وسائلها المالية التي يجب استغلالها لكي يحظى قطاع الصحة بالمكانة التي يستحقها.من أجل صناعة صيدلانية مبتكرة و شراكة مستدامة.
- هناك عقد آخر غير عقد قطب سيدي عبد الله و هو عقد اتفاق بين مجمع صيدال و شركة فايرز الأمريكية، و تعود هذه الاتفاقية إلى 10 سنوات حيث أعطت نتائج جيدة و من آفاق الشراكة أيضا برنامج التنمية الذي سطره المجمع مع نفس الشركة في مجال التكنولوجيا الذي سيكون له آفاقا واعدة, و هو مشروع لتغطية فاتورة الاستيراد الأدوية و التجهيزات الصيدلانية و التي تفوق قيمتها 81 مليار أورو و ما هو ما يعادل 5.2 مليار دولار، و بالتالي تحقق بلادنا الاكتفاء ذاتي في الإنتاج، علما أن الإنتاج الوطني الحالي لا يغطي سوى 30% من احتياجات السوق و هي نسبة ضعيفة جدا.

✓ أفاق الشراكة في قطاع الصحة[1]:

- بروتوكول شراكة بين معهد الطب هارفارد, معهد الطب للجزائر العاصمة للبحث و تطوير هذا القطاع.
- استثمار لشركة PHARMA – BIOTEC الأمريكية لانجاز مصنع الأدوية.
- مشروع VARIAN لتجهيزات معالجة السرطان.

[1] وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة الأمريكية – يوم 25 أفريل 2013.

- شركة Pfizer الأمريكية لها شراكة مع مجمع صيدال بقيمة 20 مليون دولار منذ سنة 1990 و لازالت قائمة,كما تعمل كلا الشركتين علي تطوير هذه الشراكة.

المطلب الثاني: التعاون في مجال السكن

إن السنوات الأخيرة أظهرت رغبة الشريك الأمريكي في التخلي عن الشريك التقليدي أي شراكة في مجال الطاقة ,لذا كان هناك عدة زيارات و المفاوضات بين الشركة الأمريكية المختصة في هذا المجال و الجانب الجزائري، و من هذه المفاوضات نجد:

- وفد أمريكي [1]مكون من 12 شركة زار الجزائر2,1/ 12/ 2012 للتعرف على القطاع و رؤية سوق العقارات بشكل دقيق، و ما هي الامتيازات و الاحتمالات للشراكة في هذا المجال، و قد اختار هذا الوفد مناطق الهضاب العليا لإعمارها على طريقة النمط العمراني للولاية العالمية "كاليفورنيا" في إطار شراكة تعود فيها أغلبية الأسهم للجانب الجزائر، حيث ستخلق هذه الشراكة و ستكون هذه البنايات عبارة عن مساكن جاهزة من آخر التكنولوجيات البناء الجاهز و ستكون بيوت عادية أرضية و ليست شقق، و في هذا الصدد سيكون هناك لقاء آخر بين هذه الشركات مع شركات جزائرية لتوقيع على عقود الشراكة، وتهدف هذه الشراكة أساس إلى تجميع تجارب ,خبرات و مهارات المؤسسات الأمريكية في مختلف المجالات المتعلقة بالبناء (تصميم ,هندسة، انجاز...)

- تم إنشاء مجمعات أمريكية متخصصة للاستثمار في مجال السكن بالجزائر، و هو برنامج طموح لبناء 80 ألف سكن منها 450 سكن اجتماعي, 250 ألف سكن تساهمي (بين الخواص و الدولة) و الباقي سكن ترقوي، حيث زار هذا الوفد الجزائر في 17 – 22 مارس 2013، و يدخل ضمن مشروع 2

[1] [1] الموقع الالكتروني: www.heritage.org أطلع عليه يوم: 15 ماي 2013 على الساعة: 18:15

مليون وحدة سكنية,حيث لم تشكل قاعدة 49/51 أي عائق في انشاء المؤسسات المختلفة ,يهدف هذا المشروع إلى تحقيق نمط سريع في البناء، و هي مبادرة إنجاب في إطار التعاون لبناء عمارات ذات 5 طوابق و بنايات شبه ناطحات السحاب تصل أو تفوق 30 طابق مزودة بالمصاعد، حظائر السيارات تحت الأرض للقاطنين , فضاءات خضراء و الرياضة ستكون هذه البرامج عبر العاصمة، وهران و عنابة.

- شركة و ينك جلوبال فينشر تعمل في إطار شراكة أعمال من أجل بناء 850 منزل في بني مسوس و بومرداس , لا تزال الوفود الأمريكية في هذا القطاع تدرس موضوع الشراكة و الإطلاع على الفرص المتاحة لمجال السكن و خاصة ضمن المخطط السكني 2010. 2014.

✓ آفاق الشراكة في هذا المجال فازت الولايات المتحدة الأمريكية [1]بصفة انجاز مدينة حاسي مسعود جديدة بفضل الخبرة التي تتوفر عليها الشركات الأمريكية المختصة، و هذه الشراكة عبارة عن انجاز مدينة نموذجية الأولى من نوعها في الجزائر و الجنوب الجزائري و ستكون مدينة مدمجة تتضمن كل المرافق الحياتية، جامعات، مراكز بحث، مراكز الدراسات متخصصة، معاهد لتكوين المتعاملين في قطاع المحروقات، مناجم و الطاقات المتجددة.

المطلب الثالث: الشراكة في مجال المياه

-لقد بذلت الجزائر منذ استقلالها جهودا جبارة من أجل تحسين الموارد المائية، و ضمان توفير المياه سواء بالنسبة لصناعاتها الناشئة أو للفلاحة أو لتزويد المدن و القرى الجزائرية بالماء الصالح للشروب, سرعان ما ركزت جهودها على تجديد توزيع الماء الموجودة , التقاط مياه الأمطار و تحويلها للسدود و استغلال المياه الجوفية في وقت كان خيار تحلية مياه البحر مازال في بدايته, أضحى هذا الخيار ضروري في حين كان

[1] -الموقع الالكتروني : WWW,US-algeria.org اطلع عليه يوم 13ماي2013علي الساعة19:45

حضوره في الجزائر متأخر مقارنة مع البلدان الشرق الأوسط، فهو حال مناسب و إستراتيجي للتنمية و يعطي توفير لهذا المورد بصفة الديمومة و لكن في المقابل هو حل مكلف, في هذا السياق قامت الدولة الجزائرية بتجسيد مشروع الحامة :هو عبارة عن مشروع لتحلية مياه البحر من طرف الشركة[1] (الأمريكية حي أونيكس (GEIONIOS)) و هو فرع تابع للشركة جنرال إلكتريك و الشركة الوطنية للطاقة (هي شركة مشتركة بين سوناطراك و سونلغاز أنشأها في سنة 2001) و بهذا الصدد تم أنشأ شركة جزائرية – أمريكية و تسمى (La hanna Water Dessalination (H. W. D في 17 ديسمبر 2003 برأسمال 67 مليون دولار لإنشاء المشروع، حيث تم توقيع عقد الشراكة في هذا المجال في 18 أكتوبر 2003 إثر إعلان هذا المشروع في المناقصة الدولية 2002، حيث اقترحت هذه المجموعة اقل سعر للمتر المكعب أي 0,8122 دولار امريكي علي اساس سعر الكهرباء 0.04 دولار أمريكي كيلواط للساعة، تم إنطلاق المشروع في فيفري 2008 حيث بلغت تكلفة 250 مليون دولار، و تم انجازه في 24 شهر وفق عقد الشراكة,حيث تم تمويل هذه المحطة بـ 70% من طرق الشركة الأمريكية و 30% من قبل الشركة الوطنية للطاقة.

-يسمح هذا المشروع بخلق 900 منصب شغل مؤقت خلال فترة البناء ,70 منصب شغل دائم فور مباشرة العمل مرحلة الاستغلال، المشروع عبارة عن 9 قاطرات بسعة 25165 متر مكعب للقاطرة، دخلت ثمانية حيز التشغيل و الوحدة التاسعة احتياطا في حالة حدوث عطب ,قدرة طاقة هذه المحطة بـ 200.000 متر مكعب في اليوم أي ما يقارب 80% من الاحتياجات, قد فازت الشركة الأمريكية بعقد آخر و هو عقد شراكة لمدة 25 سنة بموجب تشغيل و صيانة هذه المحطة، و لقد نص هذا العقد على: –

1 _ الموقع الالكتروني : www.wto.org اطلع عليه يوم14 ماي 2013 على الساعة 10:30

ستسدد الشركة الأمريكية ديونها من خلال عائدات تسويق الماء المنتج، أما فيما يخص الماء المحلي فسيتم نقله إلى الشركات الجزائرية للمياه، و تم تحديد سعره من طرف الشركة الوطنية للطاقة بنحو 59 دج (0.82 دولار أمريكي) للمتر المكعب.

-أخيرا يعتبر هذا المشروع أهم مشروع في الجزائر و ذلك باعتباره أكبر محطة في شمال إفريقيا، و سيكون أهم مشروع للتنقية المياه باستخدام تقنية الأغشية النسيجية و كذلك انسجامه مع مبادرة "الابداع البيئي" و محطة لتوفير مصادر نظيفة للمياه و الطاقة و الحد من إنبعاث الغازات الضارة، و هي أيضا محطة لتوليد الكهرباء.

المبحث الثالث: أهم مشاريع الشراكة ذات الطابع الاقتصادي.

لتغيير النمط التقليدي للشركة الجزائرية – الأمريكية التي كانت تعتمد على مشاريع نفطية بالدرجة الأولى، لجأت كل البلدين إلى تغيير منهج هذه الشراكة، و كانت هذه المشاريع و الاتفاقيات خير دليل على ذلك.

المطلب الأول: الصناعة الميكانيكية

تجسدت الشراكة الجزائرية – الأمريكية في هذا المجال [1] من خلال تد شين مصنع الجرارات من قبل الشركة الأمريكية « AGCO-Massey-Ferguson » و الشركتين الوطنيتين لصناعة الجرارات و توزيع العتاد الفلاحي ETRAT و PMAT و هذه الشراكة عبارة عن شركة مختلطة تم إنشاؤها في منطقة وادي حميمين بقسنطينة بتاريخ 16-17 ديسمبر 2012.

و هذا المشروع يهدف إلى تحويل ولاية قسنطينة إلى قطب صناعي و تجاري لهذا النوع من المعدات الفلاحية، حيث يعد هذا الاستثمار الأول للمجمع AGCO – Massey في إفريقيا: و هو عبارة عن

[1] - وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة الأمريكية، يوم:2013/04/30

مصنع من المقرر أن ينتج تشكيلية مكونة من ثلاث أنواع من الجرارات، و هو يشرع في إنتاج حوالي 3500 وحدة خلال 2013، على أن ترتفع الطاقة الإنتاجية إلى 5000 وحدة كحد أدنى في السنوات الخمس القادمة، بحجم استثماري يصل إلى 390 مليون دولار أمريكي و هذه الشراكة خاضعة لقاعدة 51% / 49% حيث قدرت حصة ETRAT بـ 36% و PMAT بـ 15% مع العلم أن رقم أعمال الشركة الأمريكية AGCO – Massey-Ferguson قدر بـ: 8.8 مليار دولار أمريكي في 2011. حيث يوفر هذا المشروع ما يقارب 700 عامل في السنوات الخمس القادمة،و سيتم تدريجيا إدماج قطع الغيار في هذا المشروع لبلوغ مستوى 30% في 2017 باستثناء المحركات التي تنتج في المركب و بمواصفات خاصة.

– حسب بعض التقارير أكد وزير الصناعة شريف رحماني [1]أثناء إشرافه لعملية الكشف عن أول جرار من صنع جزائري – أمريكي في 17/ 12/ 2012 أن المصنع يدخل ضمن سياسة التطهير الصناعي التي تهدف إلى تقليص التبعية للاستيراد، بفتح مناصب شغل جديدة و إكتساب تكنولوجيا حديثة تمكن من المنافسة مع العمل على ضمان تأطير يساعد على خلق جيل جديد من المسيرين، و أشار وزير الصناعة أن الشراكة مع عملاق أمريكي رسالة على أن الجزائر و أمريكا يعملان سويا لتنمية شمال إفريقيا بمنتج يساعد على تطوير الفلاحة و تحقيق الأمن الغذائي، معتبرا تطوير الصناعة الميكانيكية تحديا جزائريا بشراكة أمريكية، قال وزير الصناعة أن الأمر لا يتوقف على مصنع واحد بل سيتم تطوير عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة، و أكد هذا الأخير على أن هذه الشراكة تجعل الجزائر بوابة المجمع الأمريكي – AGCO Massey – Ferguson لإفريقيا معتبرا هذه الشراكة مؤشرا على وجود علاقات مثالية بين البلدين.

[1] - الموقع الالكتروني: www.annasronline.com أطلع عليه يوم: 20/ 04/ 2013 على الساعة 19:55

-كم أوضح رئيس المجمع الأمريكي [1]أنه كسب التزاما جزائريا لتحقيق الأهداف في أقل وقت، معتبرا الشراكة مع الجزائر بمثابة تحقيق حكم للوصول إلى إفريقيا، و قال أنه اختيار الجزائر لما لمست من دعم سياسي للشركة لم يجده في أي بلد آخر و أكد أن إفريقيا تعد تحديا لمؤسسة بالنظر لعدد السكان المرشح للتضاعف خلال عشرين سنة القادمة.

- عليه فإن هذه الشراكة ستكمن من تسويق جرارات مصنعة بتكنولوجيات حديثة تحت علامة أمريكية تلقى رواجا في السوق الوطنية و الدولية، بمعنى أن هذا المركب سيخلق منافسة كبيرة سيحسن الوسائل الفلاحية لدى الفلاحين، كما أنه يقلل من استيراد هذا النوع من المعدات الفلاحية و عليه سيقلل من تبعية الاستيراد للعتاد الفلاحي.

المطلب الثاني: في مجال الفلاحة

باعتبار أن هذا القطاع هو المهم اقتصاديا و لتوفر الظروف المناسبة لتطويره، قامت السلطات الجزائرية و المتمثلة في وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مع عدة شركاء أمريكيين مختصين في هذا المجال بإبرام عدة عقود شراكة لتحسين المجال الفلاحي في الجزائر, من هذه العقود و الدراسات نذكر فيما يلي بشكل مختصر:[2]

1) إتفاقية ما بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مع خبراء الموارد الوراثية هذا بالنسبة للجانب الجزائري، أما فيما يخص الجانب الأمريكي فمثله قسم الأبحاث في وزارة الفلاحة الأمريكية وقعت هذه الاتفاقية بمرسوم رقم 440/ 11 في مارس 2011 بالسفارة الجزائرية بواشنطن، و جاءت هذه الاتفاقية لمعالجة النقاط التالية:

- جمع و حفظ الأصول الوراثية (الموارد الوراثية)

[1] - الموقع الالكتروني: www.annasronline.com أطلع عليه يوم: 20/ 04/ 2013 على الساعة 19:55
[2] وزارة الشؤون الخارجية: المديرية العامة الأمريكية، يوم:2013/04/30-

- اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة المصانع العاملة في هذا المجال في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر.
- تدريب الموظفين الجزائريين العاملين في إدارة البنوك لحفظ الجينات، و كذلك تخزين و تجفيف البذور.

2) عقد شراكة بين وزراء الفلاحة والتنمية الريفية مع مكتب برامج البحوث التابعة للوزارة الفلاحة الأمريكية، الموقع في فبراير 2011 تحت المرسوم رقم 200 من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، و هو قيد الدراسة، حيث جاء بالبنود التالية:

- إدخال التكنولوجيا الحيوية للموارد الجينية لإنتاج و الصحة الحيوانية و حماية النباتات ذات الطابع العلمي
- و كذلك إبرام عقد الشراكة بين المعهد الوطني للأراضي، الري و الصرف (INSID) مع مكتب برامج البحوث التابع للوزارة الأمريكية و هو مشروع شراكة الذي وقعه الجانب الأمريكية في 30/ 11/ 2010، الأمر رقم 1403/ 10 في 1 ديسمبر 2010 بالسفارة الجزائرية بواشنطن,أما الجانب الجزائري فوقع هذا الاتفاق في 2 فبراير 2012 تحت الأمر رقم 71 تضمن برامج تطوير و تحسين القطاع الفلاحي.
- اتفاقية ما بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مع مختبر الملوحة الأمريكي USDA – ARS جاءت هذه الاتفاقية بتطوير النقاط التالية:
- دراسة ظاهرة التملح و تطوير النباتات للتكيف في البيئة المالحة.
- تبادل الموارد النباتية و هذا اقتراح من طرف الجانب الجزائري.

وقع هذا العقد في 13 سبتمبر 2010 تحت الأمر رقم 1386 من طرف وزارة الفلاحية و التنمية الريفية.

– أخيرا عقد شراكة ما بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مع معهد إدارة المياه الدولي (IWNI) و هي شراكة في إطار التعاون مع المجموعة الاستشارية في مجالات الأراضي، المياه و النظم الإيكولوجية وقعت في

28 أكتوبر 2010، الأمر رقم 1256/ 10 في السفارة الجزائرية في واشنطن, كل هذه الاتفاقيات المذكور سابقا هي قيد الانجاز.

✓ في آفاق الشراكة الجزائرية – الأمريكية في مجال الفلاحة و تحسينها, تعمل الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية على عدة مشاريع في إطار الشراكة [1], مشروع إنتاج الحبوب ,شراكة مع مجمع سيم و كذلك مشروع تربية الأبقار و زيادة إنتاج الحليب حيث هذا المشروع هو عبارة عن انجاز مزرعة كبيرة لتربية الأبقار الحلوب في منطقة الهضاب العليا بطاقة إجمالية إلى 10000 بقرة حلوب ستكون البداية بـ 1000 بقرة.

المطلب الثالث: أهم الاتفاقيات المبرمة بين البلدين ذات الطابع الاقتصادي

للجزائر اتفاقيات أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن بعض هذه الاتفاقيات تم التوقيع عليها و أخرى قيد الدراسة تخص المجال الاقتصادي، و من أهم هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:

- **اتفاقية تعميم الأفضليات SGP**:[2]

هي عبارة عن نظام لتعميم الأفضليات، أنشأ منذ 1970 و هدفه الرئيسي منح الأفضلية لوصول المنتجات البلدان النامية الأكثر حرمانا إلى أسواق الدول المتقدمة، و لقد وقعت الجزائر على هذا النظام في إطار الشراكة الجزائرية – الأمريكية منذ سنة 2004، حيث أكدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال هذا النظام أي وجود [3]إعفاءات جمركية للسلع و المنتوجات

---

[1] الموقع الالكتروني: www.news.scinhuanet.com أطلع يوم" 13/ ماي / 2013 على الساعة: 20:30

[2] - وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة الأمريكية: يوم: 2012/05/05

[3] - الموقع الالكتروني: www.amcham-algeria.org أطلع عليه يوم: 17 ماي 2013 على الساعة: 17:13.

المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية من قبل هذه المؤسسات، حيث هذا النظام لم يوقع فقط مع الجزائر بل للدول الإفريقية ككل، إلا أن الجزائر لم تستفيد من هذا النظام على غرار غانا و سنغال، التي استفادتا من هذه الاتفاقية حيث كان هناك عدة منتجات لقيت نجاحا من خلال هذه الاتفاقية مثل: الأقمشة و الفول السوداني...., من خلال هذا الاخفاق الذي كان نتيجة هذه الاتفاقية تقوم كلا البلدين بإيجاد آليات فعالة للاستفادة من الخبرة الأمريكية لاسيما في اتجاه تطور المبادلات التجارية خارج المحروقات.

-و هناك اتفاقيات أخرى قيد الدراسة نذكر منها ما يلي:

- توقيع عقد شراكة لصيانة أفران مصانع الإسمنت في الجزائر من قبل الشركة الأمريكية "بروكينغ"، و هو اتفاق يسمح بتخفيض مدة صيانة الأفران من 15 يوم إلى 48 ساعة فقط، و هو ما يوفر لشركات الإسمنت 13 يوم عمل في السنة، بفضل التقنية المستعملة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- إقامة مشروع شراكة لمصنع للسيارات الكهربائية بشراكة أمريكية من قبل مجمع بن حمادي الجزائري، حيث تسعى هذه الشركة الجزائرية التي حققت رقم أعمال قدر بـ: 21 مليار دينار لسنة 2011 بنسبة نمو بلغت 25% مقارنة بـ 2010 و تسجيل ربح صافي بقرابة 800 مليون دينار و استثمارات فاقت مليار دينار إلى تدعيم تواجدها و توسيع نشاطاتها مع أول مشروع من نوعه لمصنع إنتاج سيارات كهربائية الرائجة في الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل هذه الشراكة مع مجموعة شركات أمريكية مختصة، و يرتقب أن تعرف المفاوضات تقدما خلال هذه السنة، لتتضح بعدها معالم المشروع الصناعي الذي يسمح للمجمع الخوض في تجربة صناعية جديدة بعد قطاعات الالكترونيك و الصناعة الغذائية,و يأتي الاهتمام بمثل هذا المشروع الذي ينتظر أن يقام في برج بوعريريج أو سيدي عبد الله، في سياق تطور السوق و الحاجة إلى

اعتماد الصناعة المحلية من خلال الاستفادة من الخبرة الأمريكية خاصة لتصنيع البطارية التي تعتبر أهم جزء في السيارات الكهربائية.

- و هناك برنامج تعمل الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية في تطويره و هو متمثل في الصناعات الغذائية للجزائر، قصد تحسين مستوى الصادرات في هذا المجال وفقا لمعايير أمريكية و معايير دولية، باعتبار أن السوق الأمريكية جد منفتحة و جذابة من حيث حجمها و تجذب العديد من المنتوجات الأجنبية، و هذا ما تعمل عليه الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر لتجعل المنتوج الجزائري قادر على المنافسة من خلال تحسين و إدخال تكنولوجيات في هذا المجال.
- فيما يخص اتفاقية tifa وهي اتفاقية حول التجارة والاستثمار [1]المبرمة في 2001 ,كذلك عقدت الجزائر والولايات المتحدة اجتماع لاتمام هذه الاتفاقية في 2004,وكان مقررفي سنة 2013 وجود مفاوضات لتوقيع هذه الاتفاقية ,الا انها مازالت قيد الدراسة , وهدفها تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر وتشجيع منطقة التبادل الحر

[1] -- الموقع الالكتروني: www.amcham-algeria.org أطلع عليه يوم: 17 ماي 2013 على الساعة:18:15

خاتمة الفصل:

- من خلال ما سبق يمكننا القول بان الجزائر تتمتع بقدرات وامكانيات مستقطبة للشريك الامريكي , من خلال اعداد قوانين والمراسيم التي كان لها تاثير كبير لدعم برنامج التحول الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي ,واتاحة المجال للمستثمرين الجزائريين والامريكيين بانشاء مشاريع جديدة في جميع القطاعات .

- بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الجزائر لترقية وتشجيع الشراكة الامريكية خارج مجال المحروقات الا ان النتائج المحققة لاتتناسب مع امكانيات الجزائر ,مؤهلاتها وطموحاتها ,ذلك لوجود عدة سلبيات تميز الاقتصاد الجزائري بها حيث تعيقه عن تحقيق الاهداف المسطرة من وراء هذه الشراكة.

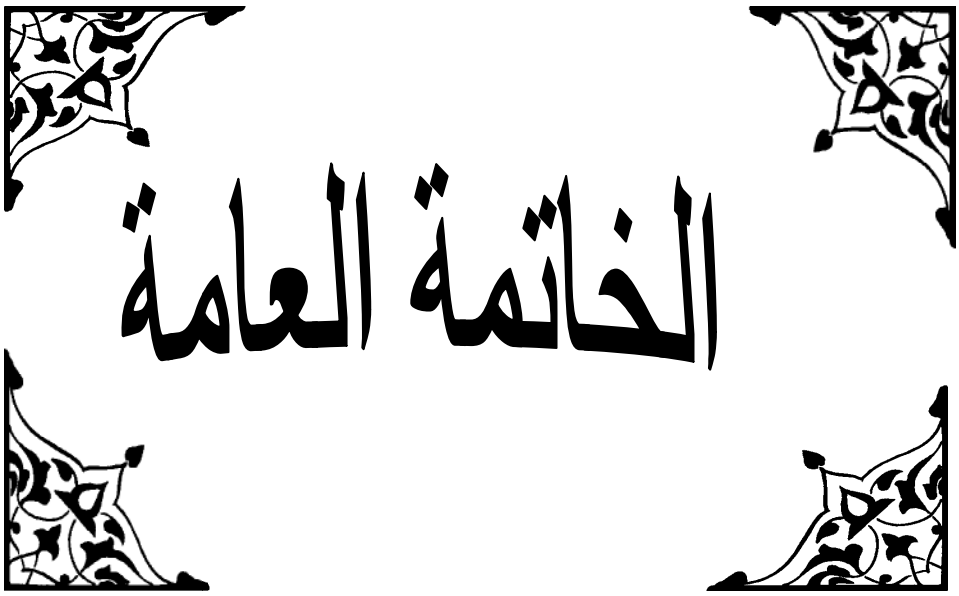
الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

لقد تناول هذا البحث دراسة و تقييم واقع و آفاق الشراكة الجزائرية . الأمريكية في المساهمة التي تقدمها للاقتصاد الوطني ،ولقد قمنا بمعرفة أهم المفاهيم الشراكة الأجنبية باعتبارها ضرورة ملحة في يومنا هذا , أين تلاشت الحدود بين الدول و المؤسسات الاقتصادية , ثم درسنا أهم المميزات الاقتصادية لكلا البلدين ،لمعرفة مدى إمكانية الجزائر للاندماج مع الاقتصاد الأمريكي باعتباره أهم اقتصاد عالمي ،بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى العلاقات التجارية الثنائية التي تميزت بها الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية ،ثم تناولنا أهم العقود المبرمة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة عامة و المحروقات خاصة .

. كما قمنا بعرض أهم القوانين والبرامج المسطرة من قبل الدولة الجزائرية المنظمة للشراكة ،و ذلك لرغبة الجزائر في الانفتاح على الشراكة الأجنبية و الشراكة الأمريكية بصفة خاصة ،من خلال تشجيعها في جميع المجالات .

-أخيرا تطرقنا إلى أهم العقود المبرمة بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية خارج قطاع المحروقات كنموذج لخروج هذه الشراكة من روتينيها الذي كان متوقف على المشاريع النفطية .

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال البحث ، تم اختبار الفرضيات التالية :

1 . إن الشراكة الأجنبية هي عبارة عن عمليات استفادة من التحويل التكنولوجي وسعي لدخول الأسواق العالمية ،ويتوقف كل هذا على اختيار الشركاء المناسبين لتحقيق المصالح المشتركة ،وهذا يعني أن الفرضية الأولى صحيحة .

2 . أما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية الجزائرية . الأمريكية ،فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أهم شريك للجزائر ،في المقابل تعد الجزائر أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية في شمال إفريقيا و الثاني على مستوى القارة و العالم العربي ،حيث عرفت هذه العلاقات حركية جديدة مع زيادة المبادلات التجارية ،ولقد سجلت الجزائر فائضا تجاريا قدر بـ 13مليار دولار , وكذلك وجود عدة اتفاقيات تنظم هذا المجال وهو ما يخص مجال التعاون الجمركي ،وعليه فإن هذه الفرضية صحيحة .

3 . يعود تواجد الشركات الأمريكية في قطاع المحروقات منذ التسعينات وتنشط في عدة مجالات منها : مجال أشغال البناء و تركيب الأرضيات ،الهندسة المدنية ،أشغال البحث و التنقيب و الاستكشاف , صيانة المعدات وكذلك مجالات آخرى كالكهرباء و الخدمات ولها آفاق في الطاقات المتجددة ومن بين أهم الشركات الأمريكية التي تنشط في السوق الجزائرية ،نذكر على سبيل المثال و لا الحصر :

anadarko, Conoco philips ,Halliburton,General Electric

وهناك عدة شركات تعمل في هذا المجال وعليه فإن الفرضية الثالثة صحيحة.

4 . لقد شهدت الشراكة الجزائرية . الأمريكية مطلع سنة 2012 ديناميكية اقتصادية ونشاطات مكثفة حيث توجة بلقاءات، مؤتمرات وحوارات ذات أهمية استراتيجية لإعطاء وضوح لهذه الشراكة ،بالإضافة إلى مشاريع خارج مجال المحروقات ذات أهمية بالغة وذلك للخروج من الشراكة التقليدية ،التي اعتمدت عليها الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية لعدة سنوات ،و عليه تعتبر هذه الفرضية صحيحة .

نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة ،توصلنا إلى جملة من النتائج نلخصها فيما يلي :

- ❖ تمكنت الشراكة الأجنبية من السيطرة على الأسواق , اقتسام المخاطر وتوسيع نطاق العمل كما تساهم في جلب التكنولوجيا لتحسين الاقتصاد الوطني .
- ❖ لقد وضعت الجزائر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول ذات الأهمية الاستراتيجية ،حيث تحثل المرتبة 23 في قائمة الشركاء الاقتصاديين الأكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .
- ❖ من هذا الصدد فإن العلاقات الجزائرية . الأمريكية ليست وليدة اليوم بل تمتد جذورها إلى القرون الماضية ،حيث تم توقيع على أول معاهدة صداقة بين البلدين سنة 1795 وظلت هذه العلاقات قائمة إلى حد الساعة .

❖ إن العلاقات الجزائرية . الأمريكية في مجال المحروقات من الناحية التقنية و العلمية يمكن تقسيمها إلى محورين:

المحور الأول : محور الشراكة (Partenariat opératoire)

حيث تنشط العديد من الشركات الأمريكية في قطاع المحروقات بالجزائر بالشراكة مع سوناطراك على أساس قاعدة 49% / 51% وفقا للقانون المحروقات 05 . 07 المعدل والمتمم لأمر 06 . 10 في 2006 .

المحور الثاني : نشاطات الخدمات

هناك العديد من الشركات الأمريكية التي تنشط في مجال الخدمات بالجزائر إما بصفة منفردة أو من خلال انشاء شركات مختلطة مع مؤسسة جزائرية .

❖ تتواجد الشركات الأمريكية في مناطق مختلفة من الجنوب الجزائري خاصة على مستوى حاسي بركين ، و الذي يمثل حوالي نصف إنتاج حاسي مسعود و بالتالي امتلاكها حصة الأسد
❖ لا يقتصر تواجد الشركات الأمريكية على نشاط المنبع (Amont) كالاستكشاف و الاستخراج فقط فهي تنشط أيضا في مجال المصب (Aval) كالتحويل.
❖ إن العلاقات الجزائرية . الأمريكية في مجال المحروقات تتعدى المستوى الوطني ، حيث ينشط الطرفان سويا في مشاريع خارج البلدين مثال مشروع (CAMISEA) بالبيرو، حيث تمتلك سوناطراك نسبة 10% من المشروع وقع في سبتمبر 2000 وهو مشروع للبحث و الاستكشاف .
❖ لقد بلغت الاستثمارات الأمريكية في مجال الطاقة تحت إطار الشراكة 5 مليار دولار ،و بلغت عدد الشركات الأمريكية المتواجدة في الجزائر حوالي 100 شركة بنسبة 40% في إفريقيا .
❖ لقد عرفت العلاقات الجزائرية . الأمريكية انتعاشا خلال السنوات الأخيرة ،خصوصا في سنة 2012 ، لاسيما من خلال إقامة الحوار الاستراتيجي بين البلدين من أجل دفع قوي في الشراكة الثنائية ،حيث يعتبر هذا الحوار إعادة هيكلة الشراكة في إطار رسمي وإعطاء التشاور الثنائي طابعا منتظما من أجل تنظيم ورؤية أحسن لهذه الشراكة ،و بهذا الهدف تم إقامة الحوار الاستراتيجي في دورته الأولى بواشنطن الذي نظم في أكتوبر 2012 عقب الدورة الخامسة للحوار العسكري المشترك ،حيث يعتبر هذا الحوار الأساس الذي تطمح الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية أن تبني عليه علاقاتهما المستقبلية ،وضرورة توسيعها من مجال التعاون الأمني التقليدي إلى مجالات أخرى لتعزيز الاستثمارات و التجارة وكذا التعاون في المجالين الثقافي والتربوي ،وفي هذا الصدد تم الاتفاق

على إعادة بعث المجلس الجزائري الأمريكي للتجارة والاستثمار ،الذي تم تنصيبه بعد الاتفاق الموقع في 2001 بواشنطن .

- ومن حيث تجسيد اتفاقيات الشراكة سجلت تقدما في مشروع القطب البيوتكنولوجي لسيدي عبد الله ،الذي شكل أهم الاتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصحة ، حيث تطمح الجزائر من خلال هذه الاتفاقية جلب 10% على الأقل من نحو100 مليار دولار تنفق سنويا من قبل المختبرات الرائدة في البحث و التطوير يدخل هذا المركب ضمن إطار مشروع "الجزائر نظرة 2020" ويتضمن هذا المشروع إنشاء في الجزائر بالشراكة مع المخابر الصيدلانية الأمريكية قطب امتياز في مجال البيوتكنولوجي الذي سينير إشعاعه إفريقيا و الشرق الأوسط ،على غرار الأقطاب الأخرى في بوسطن سنغافورة و ايرلندا .
- في قطاع الصناعي وفي إطار التي تنتهجها السلطات العمومية ،من أجل إصلاح الاقتصاد الوطني وبعث الصناعة الميكانيكية ،تحت إقامة شراكة بين المؤسسة الوطنية للجرارات الفلاحية ومؤسسة تسويق المعدات الفلاحية للجانب الجزائري ،مع مجمع الصناعي "أجكو . فرغسون" للجانب الأمريكي لصناعة الجرارات الأمريكية ،وهذا المشروع سيجعل الجزائر مصدرا لمثل هذه الآلات .
- كما تتضمن قدرات الشراكة الجزائرية . الأمريكية دعم الجالية الجزائرية المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية ،من خلال إشراك الكفاءات في مجال التكنولوجي ،في هذا المنظور تم تنظيم بالجزائر منتدى ضم خبراء لإبرام عدة اتفاقيات لتسهيل انشاء مؤسسات ناشئة في الجزائر من طرف الشباب الحائزين على شهادات في مجال تكنولوجيات العالية تشرف عليها كفاءات جزائرية مقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية
- من آفاق الشراكة حضور الولايات المتحدة الأمريكية بشركائها في مختلف مشاريع التنمية ،التي سطرتها الجزائر خاصة في السنوات القادمة .
- رغم المحاولات والجهود المبذولة من قبل الجزائر في انفتاحها على الأسواق العالمية و إبرام شراكة ،إلا أنها صنفت ضمن البلدان الأكثر انغلاقا من الناحية الاقتصادية ،كما جاءت في المرتبة 14 عربيا و 145 عالميا .
- تسعى الجزائر إلى تحسين قوانينها ومنظوماتها لتسهيل عمليات الشراكة ،إلا أن الشركات الأمريكية مازالت تعاني من عدم استقرار القوانين ،على رغم من أن أغلب عقود الشراكة التي تبرم مع الولايات المتحدة الأمريكية هي خطط طويلة المدي تمتد من 3 إلى 10 سنوات و أحيانا إلى 20 سنة خاصة في مجال الطاقة ،وهذا ما يجعلها بحاجة إلى استقرار في التشريعات و القوانين .

- وعليه تعتبر الشراكة الجزائرية . الأمريكية ذات أهمية على المستوى الوطني والدولي ،وسيكون لها مستقبل واعد من خلال أن الجزائر تتوفر على كثير من الفرص في مختلف القطاعات ،لاسيما في المنشآت القاعدية ،وكذلك راجع لنجاح معظم المحادثات , المؤتمرات و اللقاءات التي نظمت من قبل البلدين .
- عدم وجود أي اتفاقية ازدواجية الضريبة منذ 14 سنة .

التوصيات و الاقتراحات :

من خلال هذه النتائج نقدم جملة من التوصيات والاقتراحات أهمها:

- يعتبر اللجوء إلى الشراكة الأجنبية ضرورة حتمية في ظل تزايد المنافسة ،وعليه تعتبر الشراكة الاقتصادية الجزائرية . الأمريكية كوسيلة تساهم في تشجيع نمو القطاع الخاص ، توفير مناصب الشغل وروح المبادرة .
- فتح آفاق استراتيجية التعاون في العديد من الميادين و القطاعات ،لاسيما و أن البلدين يملكان فرص التكامل ,التبادل وخاصة فرص الشراكة .
- الاهتمام بالمحادثات وإجراءها بشكل مكثف تشمل العلاقات الثنائية وكذلك المشاريع خارج مجال المحروقات .
- تطوير الشراكة و تعميقها ،انفتاحها على كافة المجلات التعاون والمبادلات .
- وجود برامج مختلفة تطلق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع الطرف الجزائري ،من أجل تكوين الشباب إضافة لفرصة لتقييم هذه البرامج .
- تنويع أشكال الشراكة بإدراج الشراكة البحث و التطوير وعدم الاقتصار على تسهيلات جلب المادة الأولية وتسويق المنتجات النهائية
- الاهتمام أكثر بقطاع الفلاحة ،باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الكبرى في هذا المجال و الاستفادة من خبراتها و تجاربها .
- الاهتمام أكثر بالقطاعات التالية: تصريف النفايات، التصنيع و النقل.

آفاق البحث:

من أجل تعميق الدراسة حول بعض المواضيع التي لها علاقة ببحثنا لهذا نقترح المواضيع التالية :

. دور الشراكة الجزائرية . الأمريكية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

. ترقية الشراكة الجزائرية . الأمريكية في الاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقات .

.كيفية الاستفادة من التجربة الأمريكية في مجال البحث و التطوير.

. تطوير الشراكة الجزائرية . الأمريكية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

. معوقات الشراكة الجزائرية . الأمريكية في مجال البحث العلمي . دراسة حالة .

.كيفية الاستفادة من الشراكة الجزائرية . الأمريكية في الطاقات المتجددة .

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2-1-1	المؤشرات الاقتصادية للجزائر	32
2-1	تطور الميزان التجاري للتجارة الخارجية الجزائرية – الأمريكية (2003 -2012)	37
2-2	أهم صادرات الجزائر للولايات المتحدة الأمريكية	37
2-3	الواردات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية	39
3-1	المؤشرات التجارية للجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية خارج المحروقات عن طريق الشراكة	41

قائمة المراجع

المراجع:

-الكتب:

-أمين عبد العزيز حسن ، إدراة الاعمال وتحديات القرن الحادي والعشرين ، دار قباء للنشر . القاهرة 2001

- حسن علي علي الادراة الحديثة لمنظمات الاعمال . دار الحامد . عمان . الطبعة الاولى 1999

- عبد السلام ابوفحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مكتب ومطبع الإشعاع الفنية 2000

- صلاح عباس ، العولمة في ادراة المنظمات العالمية ، الناشر مجموعة النيل العربية 2000

- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية منظماتها – شركاتها –تدعياتها ، مجموعة النيل العربية 2000

- فريد النجار ، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة الى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرون 1999 الناشر مجموعة النيل العربي.

-أطروحات الدكتوراه و رسائل جامعية:

- الطالب سليمان بلعور مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير بعنوان أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية : فرع ، إدارة أعمال تحت إشراف الدكتور عبد المجيد قدي جامعة الجزائر

- الطالبة سهام عبد الكريم مذكرة ماجيستر كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب بالبليدة التخصص : إدراة الاعمال يعنوان : دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الإقتصادية– دراسة مجمع صيدال تحت إشراف الاستاذ عمر صخري– أستاذ بجامعة الجزائر

المقالات العلمية:

- محمد يعقوبي الأخضر عزي : الشراكة الأورومتوسطية وأثارها على المؤسسات الاقتصادية مجلة العلوم الإنسانية . العدد 14 السنة الثانية أكتوبر 2004

- قلش عبد الله ، أثر الشراكة الاوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية . العدد 29 السنة الرابعة جويلية

Publication trimestrielle du ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement. Avril 2012

المؤتمرات و الملتقيات:

-الدكتور كمال رزيق و الاستاد فارس مسدور .مدخلة في الملتقي الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة بعنوان *الشراكة الجزائرية الاوروبية بين واقع الاقتصاد الوطني و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الاوروبي* بجامعة سعد دحلب البليدة يومي 22/21 ماي 2002

البروفيسور بن حبيب عبد الرزاق والسيدة بومدين (أستاذة ومساعدة في جامعة تلمسان) مداخلة بعنوان الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية الملتقى الوطني الاول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب بالبليدة يومي : 22/21 ماي 2002

- للدكتور : قدي عبد المجيد مدخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد الملتقى الوطني الأول حول : المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد– جامعة ورقلة 23/22 أفريل 2003

-الأستاذ : تشام فاروق ا لمداخلة يعنوان أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الإستثمار دراسة حالة الجزائر الندوة العلمية الدولية حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الغربية الاوروبية . كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ، جامعة سطيف 9/8 ماي 2004

-محمد الشريف منصور الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتاثيرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقي الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، الأغواط 8-9 افريل2002

Journée d'études sur le partenariat « réflexions sur quelques aspectes du partenariat Oran 17 décembre 2009 a daiboun sahel « agence l'investissement »nationale de développement de l'investissement

الأنترنت:

www.henitage.org

www.us-algeria.org

www.news.scinhuanet.com

www.wto.org

www.annasronline.com

www.gewater.com

www.amcham-algeria.org